مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٥٩

الخميس، ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ندونغ مبا/السيد إسونغو مبينغونو	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا-كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد فيايو بييني بورتوريال
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ما جاوشو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2019/102)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2019/102)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب، باسم المجلس، بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة. ويشارك السيد تانين في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من بريشتينا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فلورا تشيتاكو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/102، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تانين.

السيد تانين (*تكلم بالإنكليزية*): كما هو مبين في تقرير الأمين العام (S/2019/102)، شهدت الفترة الماضية أفعالا وأقوالا لم تساعد في تحسين الجو العام أو إمكانية الاستئناف السريع للحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا. ولا تزال الإشارات والاتهامات العدائية تطغى على الجهود الرامية إلى العودة إلى مرحلة الحوار الجديدة التي نوقشت على نطاق واسع لشهور عديدة الآن. وبالرغم من أنه لا يوجد شك في أن قادة كلا الجانبين يواجهون تحديات خطيرة، فإن الحد الأدنى من المتطلبات لمواصلة الحوار هو إيجاد وسيلة لتحقيق استقرار الأجواء، وليس تأجيجها. وبدلاً من ذلك، فإن ثمة اتجاها نحو عرقلة الأوضاع بدلاً من تهدئتها. وبلغ غياب الموقف الموحد في بريشتينا بشأن شروط استئناف الحوار مع بلغراد مرحلة حرجة في الأيام التي تلت نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، مما يثير القلق بشأن مقومات بقاء الائتلاف الحكومي الحالي في كوسوفو.

فما تأثير ذلك على آفاق المشاركة السياسية البناءة؟ وهناك اهتمام كبير بالتعرفة الجمركية البالغة ١٠٠ في المائة التي فرضتها سلطات بريشتينا على السلع المستوردة من صربيا والبوسنة والهرسك، ابتداء من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وقد قوبل هذا التدبير بالاعتراض في العديد من الدوائر، وجعلت بلغراد استئناف الحوار رهنا بإلغاء بريشتينا لهذه التعرفة الجمركية. وربطت بريشتينا رفع التعريفات الجمركية بعدد من الشروط. وهذا ليس المثال الوحيد على المواقف التي اتخذها الطرفان وأدت إلى تعقيد الجهود الرامية إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. واتباع نهج استشرافي ومسؤول أمر ضروري إذا أردنا إزالة العقبات التي تحول دون استئناف المفاوضات السياسية. وقد أنشئ فريق مفاوضين موسع في بريشتينا في كانون الأول ديسمبر، يضم أعضاء في برلمان كوسوفو، من أجل المشاركة في الحوار. بيد أن المناقشات الداخلية بشأن المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يسترشد بها موقف بريشتينا في المفاوضات المقبلة،

لا تزال جارية. وفي الوقت نفسه، يجب بذل مزيد من الجهود على كلا الجانبين من أجل تمهيد الطريق أمام أي اتفاق قد يتوصل إليه الطرفان لاحقا. وسيتطلب ذلك مزيد من الانخراط الفعال مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك عن طريق استمرار المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في العمليات المتصلة بالحوار ومع مراعاة المنظورات الجنسانية، وكذلك الحصول على دعم أصحاب المصلحة هؤلاء.

في كانون الأول/ديسمبر،سنّ برلمان كوسوفو ثلاثة قوانين تتعلق بمسلك قوة أمن كوسوفو وأنشطتها. ولم تحظ تلك القوانين بتأييد التجمع الصربي، وتعرضت لانتقادات شديدة في بلغراد. وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يوفر الإطار القانوني الوحيد للوجود الدولي للأمن، متمثلا في قوة الأمن الدولية في كوسوفو، المكلفة بمسؤولية كفالة بيئة آمنة ومأمونة في كوسوفو. وقد كررت قوة الأمن الدولية في كوسوفو التأكيد على هذا الموقف، مشددة على وجوب أن تكون أي تعديلات شفافة وشاملة للجميع وعلى وفاء بريشتينا بجميع الالتزامات السابقة فيما يتعلق بقوة أمن كوسوفو.

وعقّدت التطورات الأخيرة في العلاقات بين بريشتينا وبلغراد الجهود الرامية إلى تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء حوار والتوصل إلى حل توفيقي بحسن نية. وهذا تذكير بأنه على الرغم من أن الالتزام على أعلى المستويات لا يزال مهما، فإن الانكباب على بناء الثقة المتبادلة والثقة في أوساط الطوائف المختلفة على أرض الواقع يكتسي نفس القدر من الأهمية. ومن أجل الإسهام بفعالية في هذا الجانب الهام من جوانب التطبيع والمصالحة، فإن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يركز على تيسير التواصل بين أبناء الطوائف في كوسوفو. وتمضي البعثة قدما، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو وغيره من الشركاء الدوليين، في تنفيذ التوصيات المشتركة لمنتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو الذي عُقد في ليوبليانا في أيار/مايو ٢٠١٨، وركز على دعم الأنشطة في مختلف قطاعات المجتمع وطبقاته. وتشمل هذه التوصيات إجراء حوار بين أبناء الطوائف المختلفة وتعزيز الحقوق اللغوية والمساواة بموجب القانون وتمكين الشباب والمساواة بين الجنسين. كما تعمل البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، مع المجتمع المدني في كوسوفو للمساعدة في الحد من التمييز القائم على أساس عرقي وجنساني. وقد عززت بعثة الأمم المتحدة مواردها المحدودة من خلال تضافر الجهود مع شركائنا الدوليين.

كما واصلت البعثة دعم تنفيذ المبادرات والتشريعات المتصلة بحقوق الإنسان، وهو أمر غالبا ما يكون أكثر صعوبة جراء عدم كفاية الالتزامات بتقديم الموارد المالية وغيرها من الموارد. وقد أُحرز تقدم مهم في عمل ”الفريق العامل المعني بالمفقودين فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في كوسوفو“. ولا ينبغي وضع أي عقبات في شكل نفوذ سياسي أمام هذا العمل إذا أردنا الحفاظ على الزخم بشأن المسألة، وهي أمر حيوي لتحقيق المصالحة في الأجل الطويل. ويتعين بذل مزيد من الجهود كي نكفل بفعالية حقوق الطوائف من غير الأغلبية، بما في ذلك طوائف الأشكالي والمصريين والروما، فضلا عن العائدين والأشخاص المشردين داخليا.

إن تعزيز المساواة الحقيقية بين الجنسين في كوسوفو مجال آخر يستحق اهتماما خاصا. لقد أشرت بالفعل إلى الحاجة إلى منظورات جنسانية في الحوار. وتؤيد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، من جانبها، المبادرات التي تبني مهارات المرأة في تنظيم المشاريع وقدرتها على بدء أعمال تجارية جديدة. لقد شاركت مباشرة مع قيادات نسائية على المستويين المركزي والمحلي لتعزيز مثل هذه المبادرات، وأعتقد أن هناك شعورا متزايدا بالتمكين.

وتدعم البعثة، بشراكة مع الأطراف الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، مؤسسات كوسوفو على المستوى المحلي في إعادة

تأهيل ضحايا العنف الأسري وإعادة إدماجهن. وساهمت البعثة في سلسلة من مبادرات التوعية الهادفة إلى منع العنف ضد النساء والفتيات، في إطار ”حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني“. وخلال هذه الحملة، نُظم العرض الأول لفيلم وثائقي من إنتاج البعثة، بعنوان ”لست مِلكا لك“، في بريشتينا، أعقبته عروض في ١٠ بلديات في كوسوفو، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبقيادة السلطات المحلية والشركاء من المجتمع المدني. ويتضمن الفيلم الوثائقي قصصاً عن الضحايا من جميع طوائف كوسوفو ومقابلات مع خبراء حول كيف أن التدني ملكية النساء للعقارات، بسبب القواعد العرفية، يجعل النساء عرضة للعنف الأسري.

ولدى دعم البعثة لبناء الثقة بين الطوائف، ركزت بشكل خاص على تمكين الشباب. ودخلت البعثة في الأشهر الأخيرة، في شراكة مع منظمتين غير حكوميتين بقيادة الشباب لتنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز المصالحة المستدامة من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتواصل البعثة دعم أفرقة متعددة الأعراق من القادة الشباب لتنظيم مختلف الأنشطة التي تحقق التغيير الإيجابي في طوائفهم. وتدعم البعثة أيضا المجالس الاستشارية للشباب في تعزيز قدرتها على المشاركة في الحوار بين الطوائف. وفي شهر كانون الثاني/يناير، أطلق فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، بدعم من صندوق بناء السلام مشروعا، بالتنسيق مع البعثة، لتمكين الشباب من تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر ومستدام في كوسوفو.

ويظل المنظور الأوروبي حافزًا مهمًا لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أن يستمر قادة كوسوفو في التركيز على النهوض بالمبادرات الأساسية لشعب كوسوفو، لا سيما في مجالات سيادة القانون ومكافحة الفساد وحقوق الإنسان وتعزيز استقلال القضاء ووضع تشريعات تتماشى مع تشريعات الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية الأخرى.

في الختام، أود أن أؤكد على أهمية دعم جميع أعضاء المجلس للتواصل بين بلغراد وبريشتينا. وتخفيف حدة التوتر وتعزيز الثقة المتبادلة وإزالة العقبات التي تعترض الحوار أمور حاسمة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. لقد سخرت موارد البعثة لتعزيز بناء الثقة على جميع مستويات المجتمع في كوسوفو، وسنواصل التركيز على هذه العملية بالتنسيق الوثيق مع جميع المنظمات الشريكة لنا في الميدان. وأشكر مجلس الأمن على دعمه لبعثتنا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد تانين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وممثله الخاص السيد ظاهر تانين على تقريرهما (S/2019/102). إن لوجود وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أهمية حاسمة. ولذلك، أود أن أعرب للممثل الخاص عن امتناني الخاص لعمله الدؤوب وتفانيه من أجل الوفاء بولاية البعثة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأود أيضا أن أشكر غينيا الاستوائية على إدراج هذه الجلسة في برنامج عمل مجلس الأمن. وتعتقد صربيا أنه من الضروري لمجلس الأمن أن يكون منفتحا وجاهزا للنظر في جميع المسائل ذات الصلة بالسلم والأمن الدوليين، وأن يولي باستمرار اهتماما خاصا لدوره الوقائي وأن يستجيب للحالات التي تؤدي، بالإضافة إلى كونها تشكل انتهاكات واضحة لقرارات هذا الجهاز، إلى زيادة التوتر وتهدد الاستقرار والأمن.

إننا نطلب عقد هذه الجلسات ليس من باب التنافس، بل من أجل الإسهام في استقرار الحالة في كوسوفو وميتوهيا ومن أجل إحلال السلام في المنطقة. إن صربيا شريك بنّاء وذو مصداقية يمكن توقع مواقفه. ولهذا السبب، بدأنا الاتفاق

على ديناميكية جلسات مجلس الأمن بشأن البعثة، التي لا تزال ضرورية، ويسرني أن أعرب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن الذين وافقوا على هذه المسألة الهامة من أجل تجنب المناقشات غير الضرورية في هذا الجهاز فيما يتعلق بهذه الجلسات. والأمر الأهم أن يواصل مجلس الأمن النظر في تقارير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشكل مستمر. وأشير إلى أن مجلس الأمن يواصل مناقشة البوسنة والهرسك مرتين في السنة، فضلا عن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ولم يطلب أحد حذف هذين الموضوعين من جدول أعمال المجلس.

ولا أزال أعتقد أنه يتعين علينا إيجاد قاسم مشترك لمصالحنا والسعي جاهدين لتحقيقه. فكلنا نريد حل مسألة كوسوفو وميتوهيا. وكلنا يريد ألا يظل هذا الموضوع مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن. وكلنا يريد أن تستكمل البعثة مهمتها بنجاح.

لكن هذه اللحظة لم تقترب بعد. لقد أشرت في كثير من الأحيان إلى أننا في منعطف دقيق للغاية ونطلب من الجميع المضي قدماً لتهيئة الظروف لنا للجلوس والتحدث بشكل بناء، بدون شروط مسبقة أو فرض حلول. وأود أن أذكِّر بأن المحادثات بين بلغراد وبريشتينا دخلت عامها السابع وأن هذا التقدم قد أحرز، وأحياناً أكثر وأحياناً أقل، في هذا الوقت. ومع ذلك، فقد تحدثنا. ووقّعت كرئيس للوزراء خلال تلك السنوات، على اتفاقية بروكسل. وللأسف، لم يتم تنفيذ الاتفاقية بالكامل حتى الآن، وفي الوقت الحالي لا توجد محادثات في بروكسل، والجميع هنا يعلمون السبب.

أعلم أن العديد من أعضاء المجلس سيدعون كلا الجانبين إلى الامتناع عن الأعمال الأحادية الجانب، والالتزام بالحوار والسعي من أجل التوصل إلى حل دائم. ولا يسعني إلا أن أقول لهم إن صربيا امتنعت عن القيام بأفعال انفرادية. ولم نشارك في مثل هذه الأفعال، على الرغم من حقيقة أنه لم يتم بعد تأسيس جمعية/مجتمع البلديات ذات الأغلبية الصربية، باعتبارها الجزء الأكثر أهمية في اتفاقية بروكسل، على مدى السنوات الخمس الماضية، أو لمنع قرارات انفرادية من قبيل مصادرة مناجم تريبتا التي قامت بها بريشتينا منذ عدة أيام.

وقد تم تعطيل الحوار لسبب واحد، يتمثل في القرار الانفرادي لما يسمى كوسوفو بفرض ضرائب على سلع من صربيا والبوسنة والهرسك بنسبة ١٠٠ في المائة. ودعني أشير إلى أن هذا الفعل، قد أدانته المجموعة الدولية بأسرها، بما في ذلك أوثق حلفاء بريشتينا، الذين دعوا بريشتينا إلى تعليق العمل بهذا القرار.

لقد دخلنا عام ٢٠١٩ ونحن نواجه تحديات ومشاكل كبيرة، تبدو لنا حلولها بوضوح بالكاد في الوقت الحاضر.

وأذكر بأن بريشتينا قد سارعت – بالإضافة إلى القرار المتعلق بإنشاء ما يسمى بقوات كوسوفو المسلحة بعد فترة قصيرة من جلسة مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8399) – إلى اتخاذ قرارات خاطئة وعبثية تتعلق بفرض ضرائب على البضائع الصربية، بدلا من تخفيف حدة التوترات وبذل أقصى قدر من الجهود لتعزيز الحوار. وتلتها العديد من التصريحات المتعلقة ”بألبانيا الكبرى“ التي يصعب أن ندعوها بالتوفيقية، وإنما قصد بها زعزعة الاستقرار في المنطقة. إن القرار الأحادي الجانب الذي اتخذته بريشتينا بزيادة الضرائب على البضائع الصربية بنسبة تصل إلى ١٠٠ في المائة، بما يتعارض مع اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، هو في الأساس قرار سياسي الدوافع ألحق ضررا لا يمكن إصلاحه واستبق الحوار بشأن تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. ولا تزال صربيا، من جانبها، تؤمن إيمانا راسخا بأن المحادثات هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل للمسائل المعلقة، وقد امتنعت – حتى في أعقاب فرض الضرائب – عن اتخاذ تدابير انتقامية أو أي عمل

آخر من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالة. وبرهنت مرة أخرى على مسؤوليتها وحسها السليم ومصداقيتها.

فقد قصد من الضرائب جعل حالة الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا أكثر صعوبة. وقد أصرت بريشتينا، على الرغم من الإدانة والضغط الشديدين من قبل العديد من المؤسسات الدولية، على مواصلة تحصيل الضرائب التي فرضتها قبل أكثر من شهرين. ونظر لأنه يمكن لبريشتينا أن تتخذ وتنفذ تدابير انفرادية ومزعزعة للاستقرار من دون أن تترتب عليها عواقب وأنه يمكنها أن تنتهك الاتفاقات وتغير على أراضي ذات غالبية صربية، فإنها تواصل هذه الممارسات من دون هوادة. ولذلك فإننا مواجهون اليوم لا بغياب جماعة البلديات الصربية فحسب، بل كذلك بالمحاولات المستمرة للسيطرة على شمال كوسوفو وميتوهيا، كما يتضح من الغارة التي شنتها وحدة دعم العمليات الإقليمية الخاصة بذلك الجزء من المقاطعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وبفرض ضرائب شديدة القسوة على البضائع الصربية، وبإلقاء القبض على أربعة من الصرب في كوسوفسكا ميتروفيتسا، في عمل وحشي قامت به وحدة دعم العمليات الإقليمية الخاصة وبالدعوة إلى توحيد الجزأين الشمالي والجنوبي من المدينة. وكذلك فإنها تعمل، بالإضافة إلى كونها محاولة لتخويف الصرب الذين يعيشون في الجزء الشمالي من المدينة، كستار للاستيلاء المزمع على كوسوفسكا ميتروفيتسا الشمالية وطرد الصرب الذين يعيشون هناك بذات الطريقة التي طردوا بها من جزئها الجنوبي.

وتواصل بريشتينا إلغاء كل شيء استثمر فيه الاتحاد الأوروبي وسائر الجهات الدولية الفاعلة جهودا كبيرة من خلال الحوار والعلاقات الإقليمية. فهل لنا إذن أن نتوقع أن يتم احترام أي اتفاق عندما يتم تجاهل المبادئ الأساسية التي تستند إليها أوروبا الحديثة؟ إن قرار حظر التدفق الحر للسلع ورؤوس الأموال والأشخاص نتيجة الاستياء من قرار سياسي – لأشير إلى ذلك مرة أخرى – أمر لا يمكن تصوره في القرن الحادي والعشرين. فادعاء بريشتينا بأن ذلك الإجراء يعتبر تدبيرا مضادا لسياسية صربيا، التي وصفتها بالعدوانية، ادعاء لا أساس له من الصحة إطلاقا. إنما صدر بسبب سحب ١٣ بلدا الاعتراف باستقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد ومحاولتها الفاشلة الحصول على عضوية بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. والتفسير المقدم هو أن ذلك يضر بالحوار. وما فتئت ما تسمى بكوسوفو تدفع، منذ إعلانها الاستقلال من جانب واحد في العام ٢٠٠٨، باتجاه الاعتراف بها، بمساعدة بعض الدول.

وقد دعت بعض الدول الأعضاء في هذه الهيئة الدول الأخرى في اجتماعاتنا السابقة إلى الاعتراف باستقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد. ولم تتخذ صربيا أي تدابير أحادية الجانب نتيجة لتلك الإجراءات. وعلى العكس من ذلك، دخلنا في الحوار وانخرطنا في مناقشات بالرغم من الاعتراف الذي تم. ولمن لا يدرك، بدأنا الحوار في ٢٠١٢، واعترف ١٩ بلدا باستقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد منذ ذلك الحين. ولم يقل أحد أن اعتراف تلك البلدان قد أعاق الحوار. وأود أن أستشهد بمثال مدغشقر. فلم يذكر أي شيء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ يشير إلى أن اعترافها سيضر بالحوار، ولكن عندما قررت مدغشقر سحب اعترافها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اعتبر بعض أعضاء المجلس أن الانسحاب يلحق ضررا بالغا. إنني أحتاج حقا إلى مساعدة لفهم مثل هذا المنطق.

فبريشتينا متذمرة من إخفاقها في محاولتها الانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وكذلك منظمة اليونسكو. غير أن صربيا اقترحت – واقترحت أنا شخصيا – في ٢٠١٥، قبل طلب بريشتينا الانضمام إلى اليونسكو، أن تدرج حماية التراث الثقافي في جدول أعمال الحوار، وأن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسألة. وقد لقي الاقتراح آذانا صماء لسبب غير مفهوم، تماما مثل الاقتراح المتعلق بالمنظمة الدولية

للشرطة الجنائية. وقد قالت بريشتينا أنها غير ملزمة بمناقشة هذه المسألة معنا، وأنها تتمتع بدعم أغلبية الدول الأعضاء في هاتين المنظمتين، وأنها ستسعى إلى الحصول على عضويتهما. وحاولنا توضيح أن طلب للحصول على عضوية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، الذي يستتبع حتمية الضغط لصالح الطلب وضده من قبل الأطراف المختلفة – في حال تقديم طلب الحصول على العضوية – لن يهيئ مناخا يفضي إلى حوار مشجع. وإذ أن بريشتينا كانت غاضبة عقب محاولتها الفاشلة، فقد زادت ضريبة الاستيراد بنسبة ١٠٠ في المائة. وأود أن أشير إلى أن ما تسمى بكوسوفو لا تزال تشيع إحصاءات مزورة بأن ١١٦ دولة قد اعترفت بها. لقد صوتت أربع وسبعون دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح قبول بريشتينا في الإنتربول. وكان الأمر يتطلب ٣٦ دولة إضافية افتقر إلى دعمها. وهي الآن تلوم صربيا الصغيرة على تلك النتائج. ونغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى حل جميع المسائل من خلال الحوار، ونحن على استعداد لبذل أفضل الجهود لإيجاد حل دائم.

ويشير بعض أعضاء مجلس الأمن إلى أن الحالة في كوسوفو تختلف اختلافا كبيرا عنه في عام ١٩٩٩ أو ٢٠٠٩، وتدعو إلى مراجعة ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. أود أن أذكرهم بأن البعثة تختلف بالفعل اختلافا كبيرا عما كانت عليه في ١٩٩٩. فقد كان بها، في نفس الوقت، ٧١٨ ٤ من ضباط الشرطة المدنية و ٢٦٩ ١ من الموظفين الدوليين و ٥٦٦ ٣ من الموظفين المحليين. وقد بلغت ميزانيتها الإجمالية حينها ٤٢٧ مليون دولار. وتم خفضها اليوم بما يقرب من ٩٠ في المائة، ويبلغ عدد موظفيها زهاء ٥٠٠ من الرجال والنساء. وتبلغ ميزانيتها ٤٠ مليون دولار. وقد قلص نطاق البعثة أكثر من اللازم وأسرع من اللازم. وقد ارتكبت الكثير من الأخطاء على مدى السنوات الـ٢٠ الماضية، ولذلك السبب، أناشد الأعضاء ألا يرتكبوا نفس الخطأ باتخاذ قرارات متسرعة. فالتأكيدات بأن البعثة لم تعد ضرورية وأنها قد أنجزت ولايتها لا تعكس الواقع. ويستحق اتهام راموش هاراديناي بأن بعثة الأمم المتحدة والأمين العام يصدران تقارير زائفة إدانتنا الجماعية، وكذلك القرار بعدم مواصلة التعاون مع بعثة المنظمة الدولية. وأود أن أذكر بأن هاراديناي اتهم الاتحاد الأوروبي بالقضاء على الحوار في اجتماع مع كبار المسؤولين في الاتحاد.

ونرحب بأن الدوائر المتخصصة في كوسوفو ومكتب الادعاء المتخصص بدآ جلسات استماع تتعلق ببعض الأفراد من كوسوفو وميتوهيا. وفي الوقت نفسه، نأمل أن يتم قريبا إصدار لوائح الاتهام الأولية، مع الأخذ في الاعتبار بصفة خاصة أهمية تلك الخطوة لكشف المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الصرب وغيرهم من غير الألبان. وقد شملت قائمة الذين تم استدعاؤهم لجلسات السماع عددا من كبار المسؤولين وأعضاء سابقين في هيكل قيادة ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو. وذلك أمر بالغ الأهمية، إذ جمعت أدلة وافرة تربط هؤلاء الأفراد بالجرائم المرتكبة في كوسوفو وميتوهيا. وبالنظر إلى الأدلة، من المهم الآن إصدار مذكرات اعتقال ومحاكمة الجناة المزعومين في مؤسسات قضائية، الأمر الذي لم يتم القيام به، حتى اليوم. وقد قتل عدد كبير من الصرب وغير الألبان الذين سجنوا من قبل ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو، بينما فر آخرون أو أطلق سراحهم. ولا تزال لجنة جمهورية صربيا المعنية بالمفقودين تجمع الأدلة في محفوظاتها فيما يتعلق بأكثر من ٥٨٠ من الصرب وغير الألبان المحتجزين في ما يقرب من ١٤٠ سجنا غير قانوني. فيجب مواصلة التحقيق، بالنظر إلى أن المعلومات والأدلة كثيرة. وكذلك يجب التحقيق في ”البيت الأصفر“ وفي الجرائم المتعلقة بالاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية.

ونأمل أن بريشتينا سوف تتعاون مع الهيئات المختصة بحيث يعاقَب على تلك الجرائم. ومع ذلك، فقد عُين مجرم الحرب سليمان سليمي مستشارا لرئيس وزراء ما يسمى بكوسوفو،

وهو أمر أُدين، بما في ذلك من قبل سفير الولايات المتحدة في بريشتينا. ليس هناك ما يدعو للتفاؤل كثيرا، أليس كذلك؟

وأود أن أذكر المجلس أيضا بأن السيد سليمي في حالة إفراج مشروط لأنه أدين بارتكاب جرائم حرب ضد صربيا. وهذا الشخص عُين مستشارا لرئيس وزراء ما يسمى بكوسوفو. وهذا أمر بالغ الأهمية لاستقرار الحالة في كوسوفو وميتوهيا وللجهود المبذولة لتحقيق مصالحة تاريخية.

ولكن من المهم أيضا رد الأكاذيب المجردة من الضمير والمعلومات المركبة التي يقدمها أرفع المسؤولين من ألبان كوسوفو باستمرار للتستر على جرائمهم، إذ يواصلون اتخاذ وضع ضحايا النزاع. إنهم يتلاعبون بالبيانات ويستخدمونها على نحو آثم بهدف تجريم الصرب وحدهم على كل الفظائع المرتكبة في كوسوفو وميتوهيا، كما لو أن ضحاياهم فقط – من طردوا وقتلوا وفقدوا وعذبوا – هو الأمر المهم. ما حدث هو نزاع مسلح بين طرفين متناحرين: بين قوات مسلحة نظامية وأفراد شرطة وجيش تحرير كوسوفو المتمرد والإرهابي.

ولا يشير الألبان إلى أن من بين الضحايا ١٩٧ ٢ من الصرب و ١٥٩ من الغجر و ٩٥ من البوشناق و ٧٨ من الأشكالي و ٧٥ من الجبل الأسود و ٣٨ من المصريين و ٤٦ عضوا من مجتمعات أخرى، الذين عاشوا في سلام ووئام في الإقليم. وفي معرض الحديث عن الأرقام، فليكن معلوما أن ٧٢٥ ٢ من الصرب وغير الألبان الآخرين أُبلغ بأنهم قتلوا أو فقدوا.

ثمة تحمس خاص في إخفاء حقيقة أن معظم الجرائم قد ارتكبت بعد انسحاب القوات المسلحة النظامية لصربيا من الإقليم في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وأحد الأسباب هو محاولات إخفاء تصفية الحسابات من قبل جيش تحرير كوسوفو مع زملائهم الألبان غير الموالين: ٣٧٧ منهم قتلوا على يد مواطنيهم.

وينبغي أن نذكر أيضا أن ٢٥٠ ١ من ألبان كوسوفو وميتوهيا قتلوا على يد أفراد من جيش تحرير كوسوفو في عام ١٩٩٨ وفي بداية عام ١٩٩٩، قبل عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو ما شهد به أعضاء العديد من الأسر وفي حوزتنا شهادتهم. وبريشتينا غير حريصة على الكشف عن عدد القتلى أو المفقودين من أعضاء جيش تحرير كوسوفو، التي تفيد المصادر الدولية أن عددهم يصل إلى ١٣٢ ٢ شخصا.

ولا تزال بريشتينا تدعي أن عدد المفقودين ٦٤٧ ١، ولكنها لا توضح أن هذا العدد يشمل ٥٧٠ من الصرب وغير الألبان. وهي لا تشير إلى أن عددا كبيرا من المفقودين من الألبان قد اختطفوا وقتلوا بالتأكيد على يد جيش تحرير كوسوفو. وبعد ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بلغ مجموعهم ٥٥. وحتى الآن، لم يقل أي من ممثلي بريشتينا إن كانت قائمة موحدة مشتركة بالأشخاص المفقودين قد أنشئت، أو أن تعقب الأشخاص المفقودين لا يزال مستمرا باتفاق وتعاون الهيئات المختصة للجان تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفي الوقت نفسه، ترفض بريشتينا أن تعلن أن الرفات البشرية لـ ٩٠٠ من ألبان كوسوفو وميتوهيا أُخرجت في مواقع في وسط صربيا بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٧ وجرى تسليمها إلى ذويها، وأن كل طلب قدمته للتحقق من مقابر جماعية أو قبور فردية محتملة قد تلقت عنه ردا. ومن ناحية أخرى، لم يجر التحقق حتى الآن من وجود أي موقع في كوسوفو وميتوهيا يشتبه في احتوائه على مقابر جماعية للقتلى من الصرب أو الغجر أو الألبان غير الموالين، بعد ٢٠ عاما من المواجهة، رغم الطلبات العديدة المقدمة من جانبنا.

ووفقا للتقرير الأخير لبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، ارتفع عدد الحوادث التي تستهدف صرب كوسوفو وميتوهيا في العام الماضي بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. كيف لنا أن نتوقع إذاً إحراز أي تقدم في عودة

المشردين داخليا، ناهيك عن بناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق، إذا كانت حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في حياة آمنة ومأمونة للجميع في كوسوفو وميتوهيا، لا تحترم؟

ومن قبيل النتائج العكسية الحديث عن تلك الأرقام اليوم، بعد ٢٠ عاما من إنشاء الوجود المدني الدولي، أي اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي عهد إلى الوجود المدني الدولي بمسؤولية واضحة عن،

”ضمان عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في كوسوفو عودة آمنة لا تعترضها معوقات“. (القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الفقرة ١١ (ك))

هل الهجمات المستمرة على العائدين وممتلكاتهم، والضغط والعنف المنخفض الحدة والتمييز والتعصب تخبر المجلس شيئا عما إذا كان الهدف الذي أعلن قبل ٢٠ عاما قد تحقق فعلا؟ وهل نحن مستعدون لأهداف سياسية واعتبارات استراتيجية لأن نتغاضى عما يحدث ونقول إن الوضع سلمي ومستقر؟ يجب ألا نسمح بحدوث ذلك، ولا نريده. ويجب أن نتكلم، اليوم وغدا، عن الـ ٢٠٠ ٠٠٠ المشردين داخليا من كوسوفو وميتوهيا، تماما مثلما يمكن أن نفعل لأي شخص آخر يتعرض لذلك في أوروبا أو في أي مكان آخر في العالم، إذ لكل واحد منهم الحق في العودة إلى دياره.

وكان ثمة استنتاج في الحوار أن مسألة الممتلكات ستكون موضوع مناقشة أيضا. وبغض النظر عن هذا الاستنتاج، اتخذت بريشتينا قرارا أحادي الجانب بمصادرة أملاك مناجم تريبتشا. وأود أن أشير إلى أن صربيا دفعت ٧٥٠ مليون دولار حتى الآن، ويتبقى ٢٠٠ مليون دولار، سدادا للقرض المسحوب باسم المقترضين من كوسوفو وميتوهيا، رغم أن ما يسمى بكوسوفو عضو في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبسداد صربيا للدين، لم لا تكون كوسوفو جزءا من صربيا؟ وإذا كانت بلدا مستقلا، فلم لا تسدد ديونها بنفسها؟ وإذا كان الوضع كما تقول، فكيف يمكن أن تعلن عن امتلاك تلك الشركات؟

إن صربيا تلتزم تماما بالحوار، وهي على استعداد للمضي قدما في ذلك، ولكنه لن يحدث إلا عندما تلغي بريشتينا قرارها بشأن الضرائب. أشكر أعضاء المجتمع الدولي الذين أدانوا قرار بريشتينا ودعوها إلى إلغائه. وأناشدهم، في الوقت نفسه، بالمثابرة ومواصلة الضغط على ممثلي بريشتينا حتى يتسنى إلغاء القرار في النهاية ويمكننا مواصلة المحادثات، على الرغم من بعض العواقب الخطيرة والمهمة التي جرت بالفعل. آمل أن تلغي بريشتينا الضرائب؛ سيكون أمراً معقولا ويفتح الباب أمام المحادثات. لكن إذا لم تفعل ذلك، سيكون من الواضح أنها لا تسعى إلى الاتفاقات والحلول التوفيقية، بل إلى الابتزاز.

ويحدوني وطيد الأمل في ألا يأتي هذا العام بتحديات شبيهة للتي واجهناها في الفترة الماضية، والتي لم نتمكن بعد من التغلب عليها. واسمحوا لي أن أكرر التأكيد مرة أخرى على أن صربيا ما زالت تتمسك بحل تلك المشاكل من خلال الحوار، مع احترام مبادئ القانون الدولي. ونثق ونعتقد أنه سيتم تهيئة الظروف الملائمة في هذا الصدد. ومن جانبنا، سنواصل اتباع سياسة السلام، لكننا نتوقع من الجانب الآخر الوفاء بالتزاماته والامتناع عن الأفعال الانفرادية والاستفزاز. وبعد ٢٠ سنة من انتهاء الصراع، حان الوقت لكي نطوي صفحة في تاريخ العلاقات الصربية – الألبانية ونشرع في إحلال السلام الدائم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيتاكو.

السيدة تشيتاكو (*تكلمت بالإنكليزية*): كما هو الحال دائما، يشرفني أن أكون هنا مع أعضاء مجلس الأمن اليوم، ولأنني أحترم المجلس وأقدره حق التقدير، فإنني لا أستطيع أن أستوعب لماذا نحن هنا اليوم في الواقع.

ومن المؤكد أن كوسوفو ليست موضوعا جديدا بالنسبة للمجلس. وبالنسبة للكثير من الأشخاص في جميع أنحاء العالم، فإن الحرب التي اندلعت في أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي هي التي بين موقع كوسوفو على الخريطة العالمية. ومع ذلك، فإن الحرب نفسها لم تكن مجرد تجربة مؤثرة ومعزولة بالنسبة لشعبي، بل سبقتها سنوات من القمع والتمييز والاستغلال، فإن سنوات حُرمنا خلالها من أبسط حقوقنا الأساسية. فلم نكن نتمتع بالحق في القراءة أو الكتابة بلغتنا في المدارس. ولم يكن يسمح لنا بترديد الأغاني في شوارع منطقتنا. وشهدنا سنوات من الصمت المطبق التي صم فيها آذاننا دوي المدافع الصربية، سنوات من المعاناة الهائلة لم تنته إلا حين علا صوتي وصوت شعبي بفضل أعضاء المجلس السابقين الجالسين حول هذه الطاولة نفسها قبل عقدين من الزمن.

وإذ نحيي الذكرى السنوية العشرين لتحرير كوسوفو، فإنما نحيي أيضا الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في كوسوفو. ولدى عودة ١ مليون من اللاجئين إلى ديارهم كانت وكالات الأمم المتحدة في كوسوفو هناك في انتظارهم لتقديم الدعم إليهم. لقد نهض بلدنا من رماد الحرب وكانت الإدارة التابعة للأمم المتحدة هي التي ساعدت على ذلك النهوض.

وطوال السنوات العديدة من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، واصل المجلس توجيهاته وأسهم في تيسير المناقشة الجدية بشأن وضع كوسوفو ومستقبلها. وكان مبعوث الأمم المتحدة الخاص مارتي أهتيساري هو من أوصى بالاستقلال باعتباره الحل النهائي لكوسوفو. وبناء على طلب تقدمت به صربيا قضت محكمة العدل الدولية بشكل واضح ولا لبس فيه بأن كوسوفو كانت على حق حين أعلنت استقلالها وأن ليس في ذلك انتهاكا أو تجاوزا لأي من القوانين الدولية. ولست بحاجة إلى تذكير المجلس بأن قرار محكمة العدل الدولية، قد حظي بقبول الجمعية العامة التي أوصت ببدء حوار بشأن تطبيع العلاقات بين كوسوفو صربيا.

وإذ أضع هذه الحقائق في الاعتبار، أخاطب المجلس بالصراحة والصواب المطلقين بأن هذا المحفل يعني ويقول بأن بوسعي ألا أفهم لماذا نحن نتحدث هنا اليوم عن كوسوفو للمرة الثالثة في غضون أربعة أشهر. وإنه لأمر لا يصدق أن يعقد المجلس من الاجتماعات للحديث عن كوسوفو أكثر مما يفعل بشأن سوريا أو اليمن أو فنزويلا. ولا ريب أن تلك البلدان تعاني مشاكل حقيقية وتحديات بحاجة إلى وقت المجلس الثمين واهتمامه. وهناك أشخاص حقيقيون في أمس الحاجة إلى مساعدة المجلس، مثلما كان عليه حالنا في كوسوفو ذات مرة. وليس مقبولا أن تتحول هذه القاعة إلى مسرح من بفعل جارتنا الشمالية، وأن يصبح هذا المحفل الموقر مسرحا لصربيا لتحكي فيه حكاياتها الخيالية للعالم، حتى وإن كانت لا تصدقها هي نفسها. وأقول مرة أخرى إن من العار أن يساء استخدام هذه القاعة لأغراض الاستهلاك المحلي فقط. وليس لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أي دور أو ولاية تضطلع بها. وبالتالي، فقدت هذه الاجتماعات الغرض منها. وفي الواقع، فإن هذه المهزلة التي تجري في هذه القاعة ليست سوى دليل آخر على عدم صدق صربيا في التعبير عن عزمها الدخول في حوار مع كوسوفو بشأن تطبيع العلاقات بين بلدينا.

ولن يكون الحوار بين كوسوفو وصربيا أبدا عن حق كوسوفو في الوجود باعتبارها دولة حرة تحت الشمس. ولنكف عن تشويه الحقائق. فقد نشأت جمهورية فتية في أوروبا منذ ١١ عاما بحلول هذا الشهر، ولا تعتزم كوسوفو حتى مجرد التفاوض بشأن دولتها أو استقلالها – ليس اليوم وليس غدا أو في أي يوم آخر. بل نحن راغبون ومستعدون للحديث عن بناء العلاقات البناءة بوصفنا جيرانا متساوين. بيد أن في ذلك تكمن المشكلة بالضبط. فصربيا تعارض من حيث المبدأ فكرة المساواة

بينها وكوسوفو. وبالتالي، فإنها لا تكف عن المبالغات حيثما ما أمكنها ذلك في كل ما من شأنه أن يضعنا على قدم المساواة معها. وهو أمر شائع، ونراه واضحا في كل مكان. ونرى ذلك في الألعاب الرياضية والفنون والسياسة. وهناك رفض عنيد لقبولنا بوصفنا أندادا. ولكننا نقول بصراحة أن تلك هي مشكلة صربيا وحدها. وما لا أفهمه هو لماذا يتعين علينا الاجتماع هنا بصورة متواترة لنستمع إلى آرائها عن العالم الموازي الذي اختارت العيش فيه. ويجب على أعضاء هذا المجلس الهام وضع حد لهذه المهزلة.

ولا تكف صربيا عن افتعال الدراما والمبالغات كل يوم هربا من قبول الحقيقة. وقد اعتدنا على ذلك كثيرا منها الآن. ولم تعد صربيا قادرة على أن تفاجئنا بعبثيتها هذه بعد الآن. ومع ذلك، إذا رأت أن تجعل من التخلي عن حقنا في الوجود بوصفنا دولة ذات سيادة شرطا للحوار معنا، فلا شك أنه قد حان صحوها من نومها الطويل. ولتعلم أن كوسوفو لن تجمد وجودها حتى تصحو صربيا وترى أن الوقت قد حان لقبول كوسوفو ندا لها.

أولا، لقد دعينا قبل أقل من شهرين إلى هذه القاعة لعقد جلسة خاصة طارئة للتعجيل بمناقشة أمر طبيعي وعادي جدا قررته مؤسساتنا عند إنشاء جيشنا الوطني (انظر S/PV.8427). وكان قرار إنشاء جيشنا قانونيا ودستوريا، فضلا عن كونه التزاما حكيما بإنشاء الآليات الأمنية اللازمة التي تمكن كوسوفو من الإسهام والمشاركة في التحالفات الأمنية الإقليمية والأوروبية – الأطلسية. وعلاوة على ذلك، كان ذلك قرار يدل على مدى نضج كوسوفو بوصفها دولة. وقد كان ذلك تحولا نوعيا لا يقل أهمية بالنسبة لنا من الانتقال من مجرد مستهلكين للخدمات الأمنية إلى مساهمين في تقديمها.

وصربيا تفرض الآن شروطا لاستمرار الحوار بإلغاء التعريفات الجمركية. ولم يكن قرار حكومتنا فرض التعريفات الجمركية على البضائع الصربية قرارا سهلا. ولكن ينبغي أن تكون المسألة قيد النظر هي لماذا اتخذ ذلك القرار في المقام الأول. لقد كان فرض التعريفات الجمركية ردا مباشرا للحملة العدوانية والوحشية التي تشنها الحكومة الصربية على كوسوفو. ولا يمكن لأحد أن يحارب بيد من أجل بقائه، بينما يمد اليد الأخرى بذريعة الصدق في تطبيع العلاقات مع كوسوفو.

إضافة إلى ذلك، ومع وضع الحجج السياسية جانبا، فإن هذا القرار استند أيضا إلى عوامل اقتصادية. لا يمكن لأي منتج يحمل علامة تفيد بأنه صنع في كوسوفو اجتياز الحدود الصربية. لماذا ينبغي لكوسوفو أن تمنح صربيا مجاملة لا تقابل بالمثل؟

المسألة ليست مسألة تعريفات جمركية. إنها مجرد ذريعة لرفض الحضور والجلوس معنا إلى الطاولة في بروكسل. في نهاية المطاف، فإن الأثر الاقتصادي الحقيقي للتعريفات المفروضة على صربيا ضئيل. تقوم صربيا بتصدير الأسلحة إلى جميع أنحاء العالم، حتى إلى بلدان تخضع لحظر من الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية، وتبيع البسكويتات إلى كوسوفو. ٣ في المائة فقط من صادرات صربيا تتجه إلى كوسوفو. لا يوجد أي نوع من الأزمات الإنسانية في كوسوفو. أرجو من أعضاء المجلس الحضور وزيارة كوسوفو، وسيشهدون الواقع الذي لا جدال فيه بأعينهم.

خلاصة القول هي أن صربيا ستستخدم أي عذر تجده، وسوف تخترع المزيد من الأعذار إن لم يكن هناك ذرائع، لمجرد تأخير أمر لا مفر منه، ألا وهو الاعتراف بكوسوفو كدولة حرة ومستقلة. كل الأعذار والتأخيرات لا تغير من حقيقة أن كوسوفو دولة حرة لذلك لا ينبغي أن يكون الحوار يكون مشروطا بأعذار لأنه، في نهاية المطاف، فإن كوسوفو هي التي لديها أسباب حقيقية ومؤلمة لوضع شروط لهذه العملية. لدينا ٢٠ ٠٠٠ سبب، عن كل امرأة اغتصبت على يد القوات العسكرية الصربية. ولدينا ١ ٣٧٠ سببا آخر، عن كل طفل قتل في كوسوفو على يد القوات العسكرية الصربية. لدينا ١ ٦٠٠ سبب، عن كل شخص من الأشخاص الذين لا يزالون في عداد المفقودين اليوم. بيد أن كوسوفو لم تفرض شروطا على عملية

الحوار، بالنسبة لنا، فإن بناء كوسوفو مزدهرة، تعيش في سلام مع جيرانها، هو أفضل سبيل لتكريم ما قدم من تضحيات. وعلى الرغم من أن جراحنا ربما لن تندمل أبدا بصورة تامة، فإننا لن نعيش رهينة لآلامنا.

حتى اليوم، سمعنا محاولات لإعادة كتابة التاريخ. لم نسمع أي إعراب عن الندم على الجرائم التي ارتكبت، من سريبرينتسا إلى راتشاك وإزبيكا. إن الحرب في يوغوسلافيا السابقة جرت على مرأى من العالم. ونحن جميعا نعرف من هم الضحايا ومن هم الجناة. هناك عنوان واحد وهذا العنوان في بلغراد. لم يكن جيش تحرير كوسوفو منظمة إجرامية أو إرهابية. إنه كان يتألف من شابات وشبان كانت لديهم الشجاعة للوقوف وقتال ميلوسيفيتش. نحن فخورون بذلك.

وعوضا عن اغتنام هذه الفرصة للإصلاح والسلام، تختار صربيا التعويق. وأحث المجلس على أن يتذكر أنه حتى إن قامت حكومة كوسوفو اليوم بتعليق التعريفات الجمركية، فإن صربيا ستجد ذريعة أخرى لإعاقة العملية. ما هي ذريعتها لعدم تنفيذها تقريبا لكل ما اتفقنا عليه في بروكسل؟ ما هي ذريعتها لعدم تنفيذ اتفاق الطاقة أو الاتفاق المتعلق بالاعتراف بالشهادات؟ ما هو عذرها؟ ليس لديها أي عذر. والحقيقة هي أنه إلى تعترف صربيا بكوسوفو كند لها، سيظل الجزء الذي نعيش فيه من العالم يفرز مآسي ونزاعات لا نهاية لها ولا طائل من ورائها.

وكانت أحدث صيغة لهذا هي رد فعل بلغراد على القرار الشرعي والدستوري بشأن مناجم تربتشا. كشف رد فعل بلغراد على ذلك القرار بأبشع وأفظع طريقة حقيقة الموقف الاستعماري الجديد الذي تضمره صربيا تجاه كوسوفو. لن تتفاوض كوسوفو مع بلغراد بشأن تربتشا أو غيرها من مواردنا. إنها تقع في كوسوفو وتخص شعب كوسوفو. لقد انقضى منذ أمد طويل الوقت الذي كانت القرارات المتعلقة بمواردنا تتخذ في بلغراد.

صربيا بحاجة إلى أن تريد السلام. إنها بحاجة إلى أن تريد التوصل إلى اتفاق. إن كانت تريد ذلك حقا، فعليها أن تعمل عليه. إن مواطنينا الصرب في كوسوفو هم أكثر من يعاني في هذه الحالة. ولا يخطئن أحد – ليس هناك سوى حكومة وحيدة تمارس الضغط عليهم. تلك هي الحكومة في بلغراد، وليست الحكومة في بريشتينا. إن أي عضو من أعضاء الطائفة الصربية في كوسوفو يجرؤ أن يفكر بطريقة مختلفة أو بصورة مستقلة عن الحكومة في بلغراد يخضع للترهيب بشكل منهجي. من القنابل اليدوية التي تلقى على منازل الصرب الأعضاء في قوات أمن كوسوفو إلى احتجاز من يتجرأ من الأعضاء الصرب في البرلمان على تحدي الحكومة في بلغراد، لم تدخر صربيا جهدا في محاولاتها الرامية إلى عرقلة إندماج الطائفة الصربية في كوسوفو. إن بلغراد لا تنظر إليهم كأشخاص يحتاجون إلى دعمها. إن بلغراد تنظر إلى الصرب في كوسوفو وتستخدمهم كأداة لسياستها الخارجية المزعزعة للاستقرار. لقد شهدنا سيناريوهات مماثلة في البوسنة.

في الآونة الأخيرة فحسب، عندما اجتمعنا هنا، طالبنا جميعا بإحراز تقدم في التحقيق في اغتيال أوليفر إيفانوفيتش (انظر S/PV.8399). وقد عملت شرطة كوسوفو وغيرها من آليات إنفاذ القانون جاهدة لتقديم مرتكبي تلك الجريمة إلى العدالة. أود أن أشير إلى الهجوم على وحدة الشرطة الخاصة في كوسوفو التي أشار إليها زميلي من صربيا. جرى إلقاء القبض على أشخاص، ولكن لننظر إلى المفارقة – المشتبه به الرئيسي يختبئ في صربيا وترفض صربيا تسليمه إلى سلطات كوسوفو. سوف أمتنع عن مواصلة التعليق على هذه المسألة، وأتيح لأعضاء المجلس التفكير بأنفسهم فيما يعنيه ذلك.

وإذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لتحرير كوسوفو، لا يسعني إلا التفكير في المستقبل. بغض النظر عن العثرات ورغم كل العقبات التي نواجهها، فإننا ما زلنا عاقدين العزم على القيام بكل ما في وسعنا لتحقيق ورعاية سلام مستقر

ودائم من أجل أطفالنا ورياضيينا وفنانينا وعلمائنا، الذين لا تثبطهم القيود المؤقتة لظروفنا الحالية. إنهم يتجاوزون حدود التحامل ويتسلقون جدران السياسات لكي نرفع علمنا في جميع أنحاء العالم. من أجل نسائنا الشجاعات اللاتي تحدين الوضع الراهن لتغيير الأعراف الاجتماعية وتحطيم الحواجز غير المرئية ومن أجل من سقط من ضحايا، الذين قدموا أرواحهم، نواصل السعي من أجل غد أفضل.

وعلى الرغم من أن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً، فإنني أحمل لجمهوريتنا الفتية اليوم نفس الأمل الذي كنت أحمله في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩، عندما تحررت كوسوفو من صربيا.

لقد حان الوقت لكي تحرر صربيا نفسها من كوسوفو من أجل السلام والاستقرار في المنطقة. يجب علينا جميعاً التحلي بالشجاعة وإنهاء هذا النزاع. إن كوسوفو جاهزة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص على إحاطته، وأعضاء فريقه على تفانيهم المتواصل في هذه المسألة. وأود أيضاً أن أرحّب بمعالي وزير خارجية صربيا وبسعادة سفيرة كوسوفو.

لقد أمضيت الكثير من حياتي المهنية في التعامل مع البلقان. وقضيت بعض الوقت في كوسوفو وفي ميتروفيتسا، وهي في شمال كوسوفو وذات أغلبية تنتمي لصرب كوسوفو. ومن الإنصاف القول بأنه ما زالت هناك توترات بين الطوائف، ومن الإنصاف أيضاً القول إن الطوائف لا تعامل بعضها دائماً بلطف واحترام ومودة. ولكن يؤسفني أني لم أسمع أي اعتراف، من أي من المتكلمين، بالأحداث التي أدت بنا إلى عام ١٩٩٩، وتدخُّل منظمة حلف شمال الأطلسي، وإلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ووجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي نتناولها اليوم. ولم أسمع أي إعراب عن الندم أو قبول لجسامة جرائم الحرب التي ارتكبت على أرض الواقع. لقد أثبتت المحكمة الدولية التي أنشأها المجلس لهذا الغرض وقوع جرائم الحرب. ولم أسمع أي اعتراف بالأحداث التي أدت إلى عملية أهتيساري المتعلقة بوضع كوسوفو والأحداث التي أعقبتها آنذاك، أو بمحاولات المجلس، ككل، وفرادى الأعضاء في المجلس، ولا سيما الولايات المتحدة وروسيا، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي حل مسألة وضع كوسوفو. لم تسفر كل تلك الجهود عن شيء ولا تزال معلقة. هذا لا ينتقص على الإطلاق من حقيقة أن كل طائفة في كوسوفو يمكن أن تفعل المزيد من أجل بناء مجتمع متسامح وشامل للجميع تحترم فيه الحقوق في جميع المجالات. بيد أن هناك فرقا كبيرا بين تلك النقطة وبين وصف الكيفية التي بلغنا بها المرحلة التي نحن فيها الآن.

لقد تغيرت الحالة في كوسوفو في عام ٢٠١٩ جذرياً منذ دخول بعثة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩. وقد أدّت بعثة الأمم المتحدة دوراً هاماً، بمساعدة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، في تعزيز الأمن والاستقرار وحقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. ولم تعد كوسوفو بلداً في حالة نزاع، وقد أصبحت أكثر اندماجاً في المجتمع الدولي.

يتناول المجلس العديد من المسائل الهامة جداً المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. إننا، بالاتفاق الذي تمكنا من التوصل إليه اليوم على تقليل تواتر الجلسات المتعلقة بالبعثة في المستقبل، وما تلاه من موافقة رئيس المجلس – وأشكركم، سيدي الرئيس، على دوركم في ذلك – قد اتخذنا خطوة تتفق مع طبيعة المسألة المتعلقة بكوسوفو، ومن ثم تمكين المجلس من تركيز جهوده على النزاعات الأكثر ضراوة واستعصاء وتأججاً. في الوقت نفسه، نؤيد إجراء استعراض استراتيجي للبعثة لكفالة أن جهودها تتواءم بشكل كامل مع الحالة على أرض الواقع.

وكما يوضح تقرير البعثة (S/2019/102)، وبغض النظر عن التطورات العامة في كوسوفو، فإن التوترات بين بلغراد وبريشتينا، للأسف، قد زادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأعتقد أنه يتحتم علينا جميعاً أن نتطلع إلى الحلول الممكنة، وأن يمتنع القادة السياسيون في المنطقة، ولا سيما في كوسوفو وصربيا، عن مفاقمة التوترات والانقسامات.

لقد أشرت قبل بضع دقائق إلى أن كوسوفو ليست حالة أزمة حادة من النوع الذي يوجب على المجلس، للأسف، أن يتناولها بتواتر مفرط. بل إنها وصربيا محظوظتان لأن الاتحاد الأوروبي قد عرض حواراً يمكنهما في إطاره تطبيع علاقاتهما وإحراز تقدم نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي على أنهما ندّان وبوصفهما دولتين ذاتي سيادة يحترم كل منهما الآخر. هناك نزاعات أخرى حيث لا توجد لدينا إمكانية التوصل إلى اتفاق من أي نوع في هذا الاتجاه. وأود حقاً أن أستخدم هذه الجلسة لأناشد القادة السياسيين في بلغراد وبريشتينا إدراك الفرصة التي يوفرها لهم الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي ليتمكنوا من حل الخلافات والمضي قدماً لصالح شعبيهما وتاريخهما وعلاقاتهما بوصفهما جارين متساويين وذوي سيادة يعملان معاً من أجل الرخاء والديمقراطية في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، أتطلّع إلى أن يوقف كلا الطرفين جميع الأعمال الاستفزازية، التي تزيد من حدة التوترات، وأدعوهما إلى إظهار حسن النية الذي يتوقع من الحوار. إن إحراز تقدم في الحوار ليس حيوياً لرخاء واستقرار وأمن كوسوفو وصربيا والمنطقة الأوسع نطاقاً فحسب، بل وسيكون مثالاً هاماً على الكيفية التي يمكن بها لخصمين سابقين، في وقت يتعذر فيه تماما التنبؤ بالشؤون العالمية، أن يلتقيا ويبينا أنه يمكن إيجاد طريق إلى الأمام نحو تحقيق المنفعة المتبادلة.

وأودّ أن أقول إننا نرحّب أيضاً بالقانون الذي ينص على تشكيل وفد دولة كوسوفو، الذي اجتاز القراءة الأولى في ٢ شباط/فبراير. إن وفد الدولة، في سياق الحوار، سيساعد على ضمان أن تعددية الأصوات من جميع الانتماءات السياسية قادرة على التوصل إلى اتفاق يمكن لبرلمان كوسوفو والبلد قبوله. وبالطبع، ينبغي لأي اتفاق أن يكون شاملا وجامعا وأن يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين.

وأود أيضاً أن أسلّط الضوء على جانب من جوانب تقرير الممثل الخاص والذي أشارت إليه سفيرة كوسوفو، وهو تحويل قوة أمن كوسوفو، الذي ناقشه المجلس في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8427). وأود أن أكرر ما قلته في ذلك الوقت، وهو أن المملكة المتحدة ترى أن من حق كوسوفو كدولة مستقلة وتتمتع بالحكم الذاتي أن تنشئ قوات مسلحة خاصة بها. إن تفسيرنا القانوني للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو أنه لا يتضمن أي شيء يحول دون تحويل ولاية قوة أمن كوسوفو في المستقبل.

كما أكرر شيئا آخر قلته في كانون الأول/ديسمبر، وهو أننا نتطلع إلى أن تتصرف كوسوفو بشكل مسؤول ويتسم بالشفافية وبالتشاور مع الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) للوفاء بالالتزامات القائمة بشأن الترتيبات مع قوة كوسوفو التابعة للناتو.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشيد بالزملاء في المجلس الذين ساعدونا على التوصل إلى سبيل معقول ومتناسب للمضي قدما بشأن الوتيرة التي يناقش بها المجلس مسألة كوسوفو، وأود أن أكرر شكرنا للممثل الخاص وفريقه على ما يبذلونه من جهود نيابة عن المجلس.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): عندما جلسنا حول هذه الطاولة لمناقشة برنامج العمل يوم الإثنين، تساءلت عن سبب إصراركم، سيدي، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. لقد استمعنا بالفعل إلى بيانات استغرقت ٤٦ دقيقة. وقد كانت متكررة للغاية؛ واستمعنا إلى الكثير منها من قبل. وأعتقد أننا

وجدنا حلا جيدا للغاية للحد من طول مناقشتنا حول الطاولة بشأن هذه المسألة.

إنني أؤيد كل ما قالته زميلتي ممثلة المملكة المتحدة، السيدة بيرس، فيما يتعلق بالتطورات في ذلك البلد ونكرر التأكيد فحسب على أن كوسوفو حققت تقدما كبيرا منذ عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بالحوار بين كوسوفو وصربيا، فإن لدينا حوار بروكسل الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره، على الرغم من عدم إحرازه للتقدم الذي ننشده. ومع ذلك، فإنه متاح لنا. وعليه، فإنني لا أرى أهمية لهذه المناقشات، ولا سيما بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، هنا في المجلس.

أود أن أشكر السيد تانين، الممثل الخاص للأمين العام، وفريقه على عملهم وعلى الإحاطة الإعلامية. واستمعت بعناية شديدة إلى ما قاله. وللأسف، فقد أشار هو أيضا إلى وجود العديد من الإشارات العدائية والعديد من الأمور التي يمكن، بل وينبغي، تحسينها. وأشار إلى العمل الجاري ونحن ندعم بشدة الاتصالات بين الأشخاص والتبادلات الشبابية ومشاركة المرأة وتمكين القيادات النسائية. وهذه جميعا أمور بالغة الأهمية. ونعتقد أنه يمكن أن تتولى مؤسسات كوسوفو نفسها أو المنظمات الدولية الأخرى زمام تلك الأمور جميعها. ولذلك، نرى أن الوقت قد حان لإجراء تقييم استراتيجي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وينبغي مواءمة البعثة مع الحالة على أرض الواقع. وكما قلت، يمكن أن تتولى المؤسسات الأخرى العديد من المهام أو جميعها.

وأود أن أسلط الضوء على نقطة وردت في تقرير الأمين العام (S/2019/102) ونرى أنها في غاية الأهمية. لقد حققت كوسوفو تقدما كبيرا في الاعتراف بضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ونرحب بذلك النهج الذي يركز على الضحايا بوصفه مثالا إيجابيا لبلدان أخرى في المنطقة وخارجها. ونعتقد أنه من المهم للغاية أن نهتم بضحايا العنف، ولا سيما النساء، في مختلف النزاعات المدرجة على جدول أعمال المجلس، من جنوب السودان إلى ميانمار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن دائما ما نرى أن النساء ضحايا ويجب رعايتهن. وغدا، ستستضيف ألمانيا اجتماعا بصيغة آريا بشأن هذه المسألة وبشأن المسألة الهامة للغاية الخاصة بالمساءلة.

أود أن أنتقل بإيجاز إلى حوار التطبيع. ونعتقد أن المنظور الأوروبي بالغ الأهمية، وقد بين ذلك مقدما الإحاطتين الإعلاميتين. وكما قال الممثل الخاص تانين، فإن المنظور الأوروبي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لكوسوفو. وإنني لا أفهم كيف تتماشى القضايا التي نوقشت مع المنظور الأوروبي.

أولا، فيما يتعلق بحكومة كوسوفو، نتطلع إلى أن تصبح كوسوفو عضوا في الاتحاد الأوروبي وأن تتم إزالة التعريفات الجمركية والحواجز التجارية. وتتناقض التعريفات الجمركية على المنتجات الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك مع المنظور الأوروبي، وأحث على إزالتها. وفي الوقت نفسه، فيما يتعلق بصربيا، أطلق رئيس صربيا مبادرة جيدة جدا لإنشاء منطقة تجارة حرة في منطقة البلقان. ويتعارض عدم السماح بدخول المنتجات الكوسوفية إلى صربيا مع تلك المبادرة.

وفيما يتعلق بالمبادرات الصربية، فقد ذكر السيد داتشيتش في مداخلته أن ١٣ دولة سحبت اعترافها. وأعلم أيضا من التقارير أن إيفيتسا داتشيتش سافر إلى بعض تلك البلدان. فقد قام ببعض الرحلات الممتعة إلى منطقة البحر الكاريبي وجزر المحيط الهادئ، ولكنني لا أفهم المنطق وراء ذلك. فقد اعترفت محكمة العدل الدولية بإعلان استقلال كوسوفو باعتباره متسقا مع القانون الدولي. وأصبحت كوسوفو مستقلة. والسبيل الوحيد لكي تنضم صربيا إلى الاتحاد الأوروبي هو نجاح حوار التطبيع والاعتراف بكوسوفو. ولكنه بسفره إلى بلدان شتى لتشجيعها على سحب الاعتراف بكوسوفو، فإنه يضر بمصالحه. وأنا

ما زلت لا أفهم المنطق وراء ذلك لأنني دائما ما كنت أعتقد أن صربيا تريد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

أخيرا، فيما يتعلق بحوار بروكسل واتفاق بروكسل، فليس في هذا الاتفاق أي إشارة إلى تعديلات حدودية أو تغييرات حدودية أو تبادل أراضي. ولا تعتقد ألمانيا أن هذه الأفكار تسهم في إيجاد حل. ونعتقد أن تلك الجهود تنطوي على مخاطر ويمكن أن تزعزع استقرار المنطقة بأسرها.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تانين، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أرحب بوجود وزير الخارجية داتشيتش والسفيرة تشيتاكو في مجلس الأمن مرة أخرى.

نعرب عن تقديرنا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس لإنهاء الممارسة المتمثلة في تقديم إحاطات إعلامية فصلية بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأننا سنعقد في السنة المقبلة جلستين ”بشأن المسألة“، وليس بالضرورة بشأن البعثة. فوقت المجلس وموارده المحدودة يمكن أن تُستغل في أشياء أفضل بكثير من الحفاظ على الوتيرة السابقة للإحاطات الإعلامية المتعلقة بالبعثة.

ومن المخيب للآمال أن يستمر استغلال جلسات المجلس هذه لبث خطاب عدائي، في وقت تتطلب فيه البيئة المحيطة إجراء تحسينات. وأنا أتفق مع الكثير مما قاله زميلاي، ممثلا ألمانيا والمملكة المتحدة. فهذا أمر مؤسف وهو أحد الأسباب التي يتردد بسببها العديد من أعضاء المجلس في مواصلة هذه الجلسات، متسائلين عما إذا كانت تسهم حقا في آفاق السلام والأمن الدوليين أم أنها تنتقص منها. ونشدد على أن بعثة الأمم المتحدة أنجزت ولايتها الأصلية وأن خفضها التدريجي قد تأخر كثيرا. ولا يزال للأمم المتحدة دور هام ومفيد تضطلع به في كوسوفو، ولكن من خلال الفريق القطري للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وليس من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة، وينبغي أن يتجسد ذلك في نهج المجلس لعقد جلسات ”بشأن المسألة“.

وعلى نحو ما طالبت به الولايات المتحدة في السابق، نود من الأمانة أن تشرع في إجراء استعراض استراتيجي للبعثة من أجل وضع استراتيجية للخروج. ومن شأن تلك الخطوة أن تُمكن مجلس الأمن من تحسين تقييم وجود الأمم المتحدة في كوسوفو، وذلك من خلال تزويده بمعلومات بالغة الأهمية بشأن إدارة الموارد ورصدها. ومن شأن هذه الخطوة أيضا أن تنهض بتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا.

ونواصل دعم الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره بين كوسوفو وصربيا. وعلى نحو ما أوضح رئيس دولتنا، فإننا نرى أن هذه لحظة فريدة لكل من صربيا وكوسوفو من أجل التوصل إلى اتفاق تطبيع شامل.

ونعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك في عام ٢٠١٩. وعدم اغتنام هذه الفرصة سيكون انتكاسةً. وينبغي أن يكون الحوار هو الأولوية الرئيسية لكلا البلدين. ويتعين على كل من كوسوفو وصربيا اتخاذ خطوات فورية للحد من التوتر وإزالة الحواجز وتهيئة الظروف اللازمة لإحراز تقدم سريع بشأن الحوار. وبالنسبة لكوسوفو، هذا يعني الوقف الفوري للتعريفات الجمركية على الواردات الصربية والبوسنية. والتوصل إلى اتفاق سيتطلب قيادة شجاعة ومرونة من كلا الجانبين. ولا بد أن يكون تطبيع العلاقات أولوية بالنسبة لكلا البلدين. وقد حان الوقت الآن للعمل من أجل الزخم إلى الأمام وتمهيد السبيل لمساري الاتحاد الأوروبي لكل منهما. ونحن نعتقد أن هذه هي أفضل طريقة لضمان مستقبل مستقر وآمن ومزدهر في منطقة غرب البلقان.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية الواضحة والدقيقة، كما أود أن أشكر السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة تشيتاكو،

سفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة، على بيانيهما. أود بكل احترام أن أوضح أنه وفقا لأساليب عمل مجلس الأمن، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢٢ من المذكرة ٥٠٧ (S/2017/507)، ينبغي ألا تتجاوز مدة تلك البيانات خمس دقائق.

وكما أوضح ممثل المملكة المتحدة ببلاغة، لئن كانت المسألة قيد المناقشة متجذرة في ماض متسم بالعنف الناجم عن الصدمة النفسية، فإن كوسوفو قد حققت على مدى العقد الماضي كوسوفو مكاسب ملحوظة يجب توطيدها. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا اليوم لنتجاوز جراح الماضي والمشاكل المتبقية. ونظرا للحالة الموصوفة في الإحاطة الإعلامية للممثل الخاص وتقرير الأمين العام (S/2019/102)، فضلا عن التوترات الظاهرة في البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا صربيا وكوسوفو، أود بإيجاز التركيز على النقاط الثلاث التالية.

وتتعلق النقطة الأولى ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي يجب التنويه بجهودها الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وترحب فرنسا بأنشطة بعثة الأمم المتحدة في تحقيق التقارب بين الطوائف وتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ينبغي أن يحظى حضور المرأة ومشاركتها في المعترك السياسي ومؤسساته بمزيد من الاهتمام في هذا الصدد، كما ينبغي مواصلة الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة التي ذكرها الممثل الخاص وتشجيع تلك الجهود.

وبعد مرور ٢٠ عاما تقريبا على اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يجب علينا مواصلة الاهتمام بمسألة إعادة تركيز أعمال بعثة الأمم المتحدة عند النظر في الحالة على أرض الواقع، وأداء البعثة والمبادرات التي تتخذها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى، ولا سيما بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. كما أن مذكرة رئيس مجلس الأمن بشأن تواتر اجتماعاتنا تؤيد هذا الرأي.

وتتعلق نقطتي الثانية بتطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد، الذي يرتهن بالحوار الذي أجري بين الطرفين تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الوساطة التي تبذلها السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وقد أعربت عن مواقفنا بشأن الحوار والصعوبات التي واجهتها في جلستنا يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8427). وهي لا تزال وجيهة تماما، وأود أن أكرر اليوم أن فرنسا تعرب عن أسفها لأن العديد من الحوادث والقرارات الانفرادية المذكورة في تقرير الأمين العام قد عرقلت الحوار بين بلغراد وبريشتينا في الأشهر الأخيرة، ويتبادر إلى الذهن على وجه الخصوص القرار الذي اتخذته حكومة كوسوفو بفرض ضريبة قيمتها ١٠٠ في المائة على السلع القادمة من صربيا والبوسنة والهرسك. وندعو مرة أخرى إلى إلغائها، إذا أمكن، أو على الأقل تعليقها. ومن المهم تشجيع الاتصال من الجانبين. ويحدونا الأمل في أن يُستأنف في أقرب وقت ممكن الحوار الذي يمر الآن في مأزق. ونود أيضا كفالة احترام الالتزامات الأمنية.

وتدعو فرنسا كلا الجانبين إلى إبداء روح التوافق والإرادة السياسية. ونحث القادة السياسيين في كلتا الدولتين على تهيئة الظروف المفضية إلى إيجاد اتفاق شامل ونهائي، الأمر الذي من شأنه أن يشكل خطوة كبيرة نحو تحقيق الاستقرار الدائم في غرب البلقان وإحراز التقدم على الطريق المؤدي إلى مستقبل أوروبي. ومن الأهمية بمكان التأكد من أن يمتنع كلا الطرفين عن أي أعمال أو بيانات أو تدابير يمكن أن تقوض التطبيع. وتعتزم فرنسا مواصلة تقديم الدعم للجهود التعاونية الإقليمية، ولا سيما المبادرة الفرنسية – الألمانية المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتتعلق نقطتي الثالثة والأخيرة بالمستقبل الأوروبي لكوسوفو وصربيا. ونظرا للقيم الأساسية بالنسبة للمشروع الأوروبي، نشدد على أهمية الإصلاحات اللازمة لتوطيد وتعزيز سيادة القانون. وفي كوسوفو، تسهم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في تحقيق هذا الهدف من خلال التركيز على الفعالية والأخلاقيات وطابع الطوائف المتعددة للنظام القضائي في كوسوفو.

وفي الختام، أود أن أذكر المجلس بأن المسؤولية الرئيسية عن رؤيتي الاتحاد الأوروبي تجاه صربيا وكوسوفو تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق القادة السياسيين. وسيجعل التطبيع الكامل للعلاقات بين بريشتينا وبلغراد من الممكن تحقيق هذا المستقبل الأوروبي المشترك.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، أود أن أشكر الزملاء ممثلي غينيا الاستوائية على موقفهم المبدئي وعلى إدراجهم هذه الجلسة بشأن كوسوفو في برنامج عمل مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير كي نتمكن من مناقشة الحالة هناك والتقرير الدوري للأمين العام (S/2019/102) عن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير. ونرحب بمشاركة السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، في هذه الجلسة، ونحن نشاطره القلق الشديد إزاء الحالة في كوسوفو. كما نشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة في المنطقة. ونعرب عن تقديرنا لعمل البعثة ونؤيد السيد تانين والجهود التي يبذلها. كما استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة تشيتاكو.

قالت السيدة تشيتاكو إنه لا يمكنها فهم سبب حضورنا هنا اليوم. سأوضح السبب الآن. علاوة على ذلك، وبعد أن قرأت لنا مادة دعائية أخرى لم أجد فيها ولو استجابة موضوعية واحدة للمطالب العادلة والجدية المتعلقة بكوسوفو التي طرحها نائب رئيس الوزراء داتشيتش، فقد وصفت جلسة مجلس الأمن هذه بالتمثيلية. وأنا أشكرها على رأيها في جلسة مجلسنا. وما دامت تعتبرها تمثيلية، فلها الحرية الكاملة في اختيار عدم المشاركة في هذه الجلسات، التي تمت دعوتها إليها بالمناسبة.

نحن لا يمكننا أن نقبل بموقف الرعاة الغربيين لبرشتينا بشأن شطب موضوع كوسوفو من جدول أعمال المجلس. إننا نرى خلف عبارات من قبيل ”قمنا مؤخرا بمناقشتها“ و ”ما من شيء يمكن مناقشته“ و ”الحالة هادئة“، و ”لماذا عقد جلسات عدة مرات ؟“ رغبة في إخفاء الحقيقة عن المجتمع الدولي وعن حقيقة الحالة في الميدان والحيل التي يجري وضعها مع كوسوفو من وراء الكواليس. وينطبق الأمر نفسه على الدعوات إلى تقييم استراتيجي.

ونود أن نذكر الجميع بأن مجلس الأمن كان وما زال المحفل الرئيسي للحوار الدولي بشأن كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وإذ يضع في اعتباره أن المشكلة تزداد سوءا، فينبغي أن تبقى تحت سيطرة المجلس الصارمة وأن يُنظر فيها على أساس الممارسة المتمثلة في عقد جلسات إحاطة المفتوحة. إن الحالة في كوسوفو غير مستقرة إلى حد كبير، ويمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة في أي وقت. وبالمناسبة، يعرب التقرير نصف السنوي لرئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو عن تقييم مماثل وهو ما قاله في اجتماع عقد مؤخرا للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. تظل كوسوفو تمثل البؤرة الرئيسية لزعزعة الاستقرار ومصدرا محتملا للنزاع في منطقة البلقان. واتبعت السلطات في بريشتينا مسارا يفاقم الأزمة التي تهدد بتجدد العنف والحرب. وبعد مرور عشرين عاما على القصف الوحشي من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي على جمهورية يوغوسلافيا المتحالفة، وبعد ١٠ سنوات على إعلان الاستقلال من جانب واحد، نشهد عددا متزايدا من الدلائل

على أن قيادة ألبان كوسوفو تخرج عن سيطرة البلدان الغربية التي هندست هذا الاستقلال. ولوضع السؤال بطريقة أخرى، هل بوسع ما تسمى بقيادة بريشتينا التصرف على هذا النحو دون تواطؤ؟

والجواب واضح.

فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت بريشتينا في سلسلة كاملة من الأعمال الاستفزازية الموجهة ضد صربيا والصرب في منطقة الحكم الذاتي. وفي انتهاك لالتزاماتها بموجب اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، أعلنت ما تُسمى حكومة كوسوفو فرض تعريفة جمركية بنسبة ١٠٠ في المائة على السلع الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك. ولا تزال هذه التدابير سارية، على الرغم من نداءات الرئيس فوتشيتش، بما في ذلك هنا في هذه القاعة. وقدمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مطالب غير مقنعة، لا تدعمها أي تدابير ملموسة، بأن يتم رفع هذه التعريفات، وتجاهلتها بريشتينا ببساطة.

وعلاوة على ذلك، ففي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وفي انتهاك خطير للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، قرر ما يُسمى البرلمان تحويل قوة أمن كوسوفو إلى جيش مكتمل الأركان لكوسوفو. وكما أكد الأمين العام مرة أخرى، فإن ذلك القرار يظل الأساس القانوني الدولي الرئيسي للتسوية في كوسوفو. ويشترط القرار بصورة قطعية تماما نزع سلاح أي جماعات مسلحة من ألبان كوسوفو، وينص على أن الوجود الوحيد المسموح به في إقليم كوسوفو هو للوحدات المتعددة الجنسيات الخاضعة للمراقبة الدولية. وبناء على ذلك، فإنه في حالة قيام بريشتينا بتشكيل أي قوات مسلحة، يجب على قوة الأمن الدولية في كوسوفو أن تنزع سلاحها. غير أنه وعلى العكس من ذلك، فإن أولئك الذين ينبغي لهم منع إنشاء جيش يفعلون كل ما في وسعهم لتيسير وتشجيع ذلك. ويحاول الرعاة الغربيون لبريشتينا تمويه حقيقة ذلك القرار، زاعمين أنه لا يغير في الواقع طابع قوة أمن كوسوفو. ولكن الحقيقة هي أن قوامها يتضاعف ويتم إنشاء قوات احتياط، وفي المقام الأول فإن الغرض منها – الذي كان حتى وقت قريب هو الدفاع المدني – قد تغير. وبمساعدة من الولايات المتحدة وعدة بلدان في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، تخضع القوات العسكرية لألبان كوسوفو لتدريب مكثف ويجري تزويدها بكميات متزايدة من الأسلحة والتكنولوجيا. وليس هناك أي ضمان لعدم استخدام ما تُسمى القوات المسلحة لكوسوفو، التي تتألف في معظمها من إرهابيي جيش تحرير كوسوفو، ضد السكان الصرب في الشمال مستقبلا.

كما أن دعوات الأطراف من ألبان كوسوفو إلى ما يسمى بتوحيد شمال وجنوب ميتروفيتسا تدعو إلى بالغ القلق أيضا. وفي الحالة المتوترة الراهنة، فإن أي تحرك في هذا الاتجاه يمكن أن يصبح، كما نقول، الشرارة التي تشعل الحريق. ومن الواضح تماما أن القرارات المتخذة في كوسوفو كلها حلقات في سلسلة واحدة. والهدف منها هو ترويع السكان الصرب في المنطقة وحرمانهم من أي إمكانيات، وكل ذلك يحدث في خضم دعاية صاخبة تتحدث عن إنشاء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو.

وفي ضوء النُهج المتحيزة لشركائنا، فإن عقم جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، والتي يشير إليها شركاؤنا كما لو كانت نجما هاديا، في الحوار بين بلغراد وبريشتينا أمر منطقي تماما. ومن الأمثلة على ذلك أنه لم يُحرز أي تقدم منذ أكثر من خمس سنوات حتى الآن في التوصل إلى اتفاق رئيسي بشأن إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. فبروكسل ليست في وضع يسمح لها بحمل بريشتينا على القيام بذلك. ولم نسمع شيئا، ردا على تجاهل ألبان كوسوفو التام لالتزاماتهم. وبدلا من ذلك، فإننا نستمع إلى نداءات مبهمة، موجهة لسبب ما إلى كلا الجانبين، تدعو إلى تطبيع العلاقات، الأمر الذي يعزز فحسب شعور أحد الطرفين بأن بوسعه فعل

أي شيء مع الإفلات من العقاب، مما يحرضه على اتباع نُهج متطرفة لا تسمح بإيجاد حلول توفيقية.

إن موقف روسيا بشأن كوسوفو متسق. فنحن نؤيد إيجاد تسوية مستدامة ومقبولة لدى بلغراد وبريشتينا وقابلة للبقاء على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وينبغي أن تكون هذه التسوية منصفة وأن تتماشى مع القانون الدولي ويجب أن تحظى بموافقة مجلس الأمن. وفي رأينا، فإن الإجبار على ما يُسمى بالتطبيع النهائي بين بلغراد وبريشتينا وربطه بأي مواعيد نهائية مصطنعة سيكون مدمرا. وإذا أردنا تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان، يجب أن نكون قادرين على إيجاد حلول توفيقية، وعندما يتم التوصل إلى حلول في إطار تلك الجهود، فإنه يجب تنفيذها، لا تخريبها. وينطبق ذلك بصفة خاصة على رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

ويساورنا بالغ القلق إزاء سلسلة التصريحات غير المسؤولة بشكل صارخ من جانب بريشتينا بشأن بعثة الأمم المتحدة. ويمثل التصريح الصادر عن رئيس وزراء كوسوفو، راموش هاراديناي، بأن ما تُسمى حكومته ستوقف التعاون مع البعثة انتهاكا صارخا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولدي سؤال في هذه المرحلة من بياني. إنني أريد أن أعرف رأي شركائنا الغربيين في هذا الوضع، أو ما إذا كانوا يفضلون تجاهله وأن يتظاهروا مرة أخرى بأن شيئا لم يحدث. لقد استمعت باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها زملاؤنا، ولكنني بصراحة كنت أعرف الرد مسبقا. إن أيا منهم لم يُشر حتى إلى هذا الأمر.

ولم يتم التوصل إلى نتائج في عمل الدوائر المتخصصة التي تحقق في الجرائم التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو، بما في ذلك اختطاف أشخاص وقتلهم من أجل سرقة أعضائهم. وقد نشرت صحيفة فيتشرني نوفوستي الصربية مقابلة جديرة بالذكر مع الممثل السابق لسويسرا في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ديك مارتي، والذي أعد التقرير، المعنون ”المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو“. وتتضمن المقابلة بعض الحقائق المثيرة للاهتمام. فعلى سبيل المثال، في تموز/يوليه ٢٠١٤، قال كلينت ويليامسون، المدعي العام السابق في الولايات المتحدة الذي كان يعمل في الدوائر المتخصصة في لاهاي إن نتائج التحقيق تتفق مع الاستنتاجات الأساسية الواردة في التقرير، ومع ذلك فإنه، وفي تصرف غريب جدا، استقال بعد ذلك مباشرة لسبب ما. وجرى استبدال المدعي العام للمرة الثالثة، ولكن لم يحدث شيء.

وبحسب كلمات مارتي، فإنه أمر سخيف ومريب وغير متصور من منظور أخلاقي أن يتم الآن توظيف جيفري نيس، وهو مدع عام سابق للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، للدفاع عن الكوسوفيين أمام الدوائر المتخصصة. ولعل أبرز نقطة ذكرها السيد مارتي هي أنه من الممكن تماما ألا يخضع زعماء ألبان كوسوفو الضالعون في تلك الجرائم للمساءلة. ونرى أن ذلك يلخص كلا من الحالة الحقيقية للدوائر وآفاقها والاتجاهات التي نراها في عملها. وفي هذا الصدد، نشدد على أن الرسالة التي لا لبس فيها التي يرسلها السيد مارتي تتطلب استجابة ملائمة من جانب المجتمع الدولي. إن سمعة العدالة الدولية والاتحاد الأوروبي، كضامن لتنفيذ الدوائر المتخصصة لمهامها، على المحك. ولا بد من إنزال أشد العقاب بالضالعين في أخطر الجرائم، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، بغض النظر عن المناصب التي يشغلونها حاليا في بريشتينا. ونحن لن نسمح بالتغاضي عن هذه المسألة وسنواصل تسليط الضوء عليها في المستقبل. ونود أن نشير أيضا بشكل عابر إلى أن موقف شركائنا الغربيين بشأن الدوائر المتخصصة إنما يؤكد فحسب أنهم يطبقون معايير مزدوجة فيما يتعلق بالعدالة الدولية.

ما زالت كوسوفو ملاذا لتجنيد المتطرفين والإرهابيين العائدين من سورية والعراق الذين يتدفقون على هناك. ومن المؤسف أن أعداد اللاجئين والمشردين داخليا العائدين تتناقص

عاما بعد عام. وتقع جرائم ضد الصرب وممتلكاتهم يوميا، ولكن الجناة يفلتون في كثير من الأحيان من العقاب. وما زلنا نرى استيلاء ألبان كوسوفو على ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. ونود أن نشير مرة أخرى إلى أن كنيسة القديس يوحنا المعمدان ومصلى القديس باراسكيفا بياتنتسا في مدينة بيتش لم يعودا مدرجين في سجل الأراضي المحلي باعتبارهما من ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وثمة محاولات لتشييد مبان بشكل غير قانوني في المناطق المشمولة بحماية اليونسكو بالقرب من الكنائس والأديرة. وأود أن أُذكر المجلس بأن كوسوفو حاولت الانضمام إلى اليونسكو. كما ينبغي أن ننظر في هذا السياق إلى اعتماد ما يسمى البرلمان مؤخرا لميثاق جديد يتعلق بمجمع تريبتشا للتعدين في منطقة شمال كوسوفو التي يقطنها الصرب، الأمر الذي يشكل مصادرة غير قانونية لمؤسسة صربية مملوكة للدولة، تعتمد الآلاف من الأسر في المنطقة على عملها.

وما زلنا نرى محاولات مستميتة من جانب سلطات كوسوفو، بدعم من عدد من الدول، للانضمام إلى مختلف المنظمات الدولية. ونؤكد من جديد موقفنا الثابت، المتمثل في أن بريشتينا لا يمكنها المشاركة في الهياكل المتعددة الأطراف إلا من خلال بعثة الأمم المتحدة. وأي شيء بخلاف ذلك من شأنه أن يمثل انتهاكا خطيرا لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونود تركيز انتباه الأمانة العامة على أهمية رصد التطورات بعناية في هذه الحالة، التي تظهر الحقائق التي ذكرتها أنها تتطلب اهتماما وثيقا على الصعيد الدولي، وذلك أمر من واجب مجلس الأمن.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد تانين، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية. ونرحب بحضور السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا هنا اليوم، كما استمعنا باهتمام إلى بيان السيدة تشيتاكو.

إن الحالة الأمنية الراهنة في كوسوفو مستقرة عموما، ولكنها لا تزال تواجه ديناميات معقدة. وتلاحظ الصين أن سلطات كوسوفو فرضت مؤخرا تعريفات جمركية على السلع المستوردة من صربيا وقررت تحويل قوات الأمن التابعة لها، وهي تدابير نرى أنها لا تفضي إلى تعزيز الثقة المتبادلة والحوار. وندعو الأطراف المعنية إلى التقيد بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والامتناع عن أي خطاب أو عمل من شأنه تعقيد أو تصعيد الحالة والعمل من أجل تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو.

يرسي القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساسا قانونيا هاما لحل قضية كوسوفو. ويتعين على جميع الأطراف، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التوصل إلى حل مقبول من الطرفين عن طريق الحوار والتفاوض، في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الصين تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية وتفهم مخاوفها المشروعة فيما يتعلق بقضية كوسوفو وتثني على الجهود التي تبذلها صربيا من أجل التوصل إلى حل سياسي لقضية كوسوفو. وتأمل الصين أن تظل بلغراد وبريشتينا ملتزمتين بتعزيز تطبيع العلاقات الثنائية من خلال الحوار والمشاورات، وبذل جهود بناءة لتنفيذ الاتفاقات القائمة، وتعزيز الثقة المتبادلة تدريجيا، وتهيئة الظروف المؤدية إلى حل شامل ودائم.

ويصب تحقيق المصالحة والتنمية المشتركة، في صميم مصلحة جميع الشعوب في كوسوفو. كما يسهم في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والازدهار في منطقة البلقان. ونأمل أن تعطي جميع الأطراف المعنية الأولوية لرفاه شعبها أولا، وأن تحمي الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الطوائف، وأن تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع المجموعات العرقية. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبقي قيد نظره مسألة كوسوفو وأن يواصل

المجتمع الدولي القيام بدور بناء فيما يخص تشجيع التوصل إلى حل مناسب لقضية كوسوفو.

تدعم الصين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تنفيذ ولايتها. ونأمل أن تواصل البعثة، التنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو من أجل العمل المشترك على تحسين الحالة الميدانية وتعزيز التوصل إلى تسوية مناسبة لقضية كوسوفو.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تانين، على إحاطته الإعلامية. كما أرحب بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، وسفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة، السيدة فلورا تشيتاكو، على بيانيهما.

في البداية، أود أن أتناول التطورات الأخيرة، التي يؤسفني أن أقول إنها لم تكن مواتية لخلق مناخ لتطبيع العلاقات بين الطرفين. لقد أحطنا علما باعتماد جمعية كوسوفو للقوانين التي تعزز ولاية قوة أمن كوسوفو وقدرتها. وبينما نعترف بحق كوسوفو السيادي في التشريع في هذا المجال، تأسف بلجيكا لتوقيت هذه المبادرة ونقص المشاورات الوطنية والدولية. ونأسف أيضا لفرض ضريبة استيراد على السلع من صربيا والبوسنة والهرسك، ونطلب من سلطات كوسوفو أن تلغيها فورا.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير التي ذكرتها للتو، هي جزء من سياق أوسع للعلاقات الخلافية بين الطرفين. لذلك، نطالب صربيا وكوسوفو بالإحجام عن أي عمل أو بيان من شأنهما تأجيج التوتر.

إن إبرام اتفاق شامل ملزم قانونا بشأن تطبيع العلاقات، يشكل السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار الإقليمي. وندعو رئيسي صربيا وكوسوفو إلى المشاركة الكاملة في الحوار الذي يجري تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. ويجب على كلا الطرفين الالتزام بتعهداتهما لتهيئة بيئة مواتية للحوار. ونشدد على أهمية إشراك المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب في هذه العملية. وتؤيد بلجيكا تأييدا تاما جهود الممثلة السامية للاتحاد المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني، لتحقيق هذه الغاية.

إننا نرحب بالتسوية التي تم التوصل إليها في المجلس بشأن تقليص دورة الجلسات، والإبلاغ عن هذا الموضوع. وقد ساهمت البعثة، بدون شك في تحسين الحالة بالمقارنة مع تلك التي كانت سائدة قبل ٢٠ عاما. ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجه كوسوفو حاليا تعالج في المقام الأول في سياق التكامل الأوروبي، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، وكما ذكرت من قبل، فإن الحوار بين صربيا وكوسوفو يجري تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. ولذلك، ننضم إلى زملائنا الأوروبيين في دعوتهم إلى إعادة تركيز جهود بعثة الأمم المتحدة، وتكييفها بالكامل مع هذا التطور. في نهاية المطاف، فإننا مقتنعون بأنه لصربيا وكوسوفو مستقبل أوروبي، لكن تحقيقه لا يزال إلى حد كبير يتوقف عليهما.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة والسيد تانين على إحاطته الإعلامية الهامة. كما نرحب بحضور السيد داتشيتش والسيدة تشيتاكو، وقد أحطنا علما ببياناتهم.

إننا نسلم بأن الحالة في كوسوفو قد تحسنت منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عام ١٩٩٩. ومع ذلك، فنحن ندرك أيضا أنه لا يزال يتعين التغلب على التحديات الرئيسية من أجل تحقيق السلام والمصالحة بشكل مستدام في المنطقة. ولهذا السبب، يسرنا التوصل إلى اتفاق بشأن تواتر اجتماعات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

وتؤكد بيرو من جديد أهمية أن تظل جميع الأطراف ملتزمة بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق بروكسل، وأن يظل المجلس موحدا ويقظا للاضطلاع بدوره كضامن لتنفيذ القرار. لقد أعربنا بالفعل عن قلقنا إزاء الآثار التي تترتب على اعتماد برلمان كوسوفو لثلاثة قوانين تنص على إنشاء جيش وقرار رفع ضريبة الاستيراد على السلع من صربيا والبوسنة والهرسك إلى ١٠٠ في المائة، مما أثر على الاستقرار في منطقة البلقان دون الإقليمية. إن التجارة تسهم في تحقيق السلام وإرساء التفاهم، لذلك، يجب تشجيعها، وليس كبحها.

كما ندعو الأطراف إلى تجنب الإجراءات التي تزيد من جو عدم الثقة وتؤجج التوترات، وندعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة للسماح باستئناف عملية الحوار هذه بطريقة بناءة وعملية. ونعتقد أن عملية الحوار التي يسَّرها الاتحاد الأوروبي تواصل اضطلاعها بدور رئيسي، سواء من حيث الإسهام في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، أو من حيث تعزيز امتثالها للالتزامات المتعلقة بعمليات التكامل الأوروبية الخاصة بكل منها.

وفي هذا الصدد، نود تأكيد أهمية إشراك مواطني البلدين، ولا سيما النساء والشباب، في بناء هذه الرؤية للمستقبل. ونرحب بالمبادرات التي تروج لها البعثة فيما يخص المرأة والسلام والأمن، ونأمل إعطاء الأولوية لتنفيذ برنامج الشباب والسلام والأمن. ونؤكد أيضا أهمية احترام وتعزيز سيادة القانون وثقة جميع المواطنين في المؤسسات، لا سيما فيما يخص تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويتطلب ذلك الاعتراف بالتنوع العرقي والديني والثقافي للسكان وتراثه. وفي هذا الصدد، نؤكد على العمل الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، فضلا عن عملية نقل السلطات إلى سلطات كوسوفو ودور الدوائر المتخصصة.

ويود وفدي أن يختم بيانه بالإعراب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى المعنية، على مساهمتها المستمرة في بناء سلام مستدام في كوسوفو.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*) أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ظاهر تانين على إحاطته بشأن آخر تطورات الحالة في كوسوفو. كما أرحب بحضور معالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، في نيويورك وأشكره على تبادل وجهات نظره بشأن التطورات الأخيرة على أرض الواقع.

لقد قدم لنا الممثل الخاص للأمين العام صورة عن الحالة على الأرض. وقد لاحظنا مع القلق استمرار تصاعد التوتر في المنطقة. من المهم الآن ضمان ألا يزداد تصاعد التوتر ويعمق النزاع. ومن ثم فإن ذلك يحتاج إلى التزام جميع الأطراف بممارسة ضبط النفس، وعدم زيادة تفاقم الحالة. أعتقد أن ذلك هو الهدف الرئيسي والسبب الوحيد لاجتماعنا هنا اليوم. سنواصل الاجتماع إن لم يتم التوصل إلى حل طويل الأمد يفضي إلى إحلال السلام في المنطقة. وبإيجاز، أود أيضا أن ألفت انتباه المجلس إلى النقاط الثلاث التالية.

أولا، إن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، هو الإطار الأساسي لحل النزاع في المنطقة، وسيظل كذلك. وبطبيعة الحال يتوقع من كل طرف الوفاء بما عليه من التزام، تمشيا مع القرار، من دون استثناء. سيكون من المؤسف إهدار عقدين من التقدم بسبب انتهاكات القرار، الأمر الذي من شبه المؤكد أنه يمكن أن يهدد السلام والأمن في المنطقة. فالمزاعم والتصريحات لا تخدم أحد ولكنها، بوجه خاص، تجعل مسار المصالحة أكثر صعوبة.

ثانيا، تؤيد إندونيسيا باستمرار السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك صربيا، بما يتفق

وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. نحن لن نتغاضى عن أي عمل ينتهك سيادة أي دولة أو سلامتها الإقليمية. وإذا ما نشأت أي خلافات، فالحوار دائما هو السبيل الأفضل والوحيد لمعالجة المسألة؛ ومن هنا تأتي الحاجة إلى تهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف المحادثات.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة. إن إندونيسيا تؤمن إيمانا راسخا بضرورة استخدام جميع الأطراف الوسائل السلمية، في حل المسألة، من خلال الحوار والتفاوض بروح من المشاركة البناءة والتراضي. هناك شواغل مشروعة أثيرت اليوم من قبل الطرفين، وكذلك من قبل العديد من أعضاء مجلس الأمن. نحن نعتقد أن تحويل قوة أمن كوسوفو إلى قوة مسلحة وفرض تعريفات جمركية بنسبة ١٠٠ في المائة على واردات بلدان محددة أمر لا يتفق مع الانخراط البناء ويمكن أن يبدد بسرعة الثقة بين الجانبين. فمن شأن الشروط الجمركية من جانب بريشتينا أن يعيق إحراز تقدم في المفاوضات، وتنم عن سوء نية، لأنها لا تساعد أحد بل يتضرر منها المستهلك العادي. وتعتقد إندونيسيا أن هناك أملا في تحقيق السلام والتوصل إلى حل عن طريق الحوار، بروح من المشاركة البناءة والتراضي، حتى وإن لم يكن ذلك أمرا سهلا. ونحن، بطبيعة الحال، نرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حتى الآن. ونؤيد استمرار انخراط بعثة الأمم المتحدة ونشجعها على مواصلة العمل على إيجاد بيئة مواتية لاستئناف المفاوضات السياسية. والنهج الابتكارية إزاء بناء الثقة من خلال بناء الثقة بين الطوائف وإشراك الشباب ومشاركة المرأة في الحوار هي موضع ترحيب شديد. الاتصال بين الناس أمر هام من أجل بناء التسامح.

لقد أمضيت طفولتي في يوغوسلافيا في أوائل ستينات القرن الماضي. وقد رأيت الناس من مختلف الطوائف والخلفيات العرقية يعيشون معا في وئام وسعادة. وأنا، من جهتي، أود أرى ذلك يحدث مرة أخرى. وريثما يصبح ذلك حقيقة واقعة، لا بد لمجلس الأمن أن يبقي المسألة قيد نظره وأن يضغط من أجل جلوس جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى حل مقبول ومفيد للطرفين من أجل جميع شعوب المنطقة.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية نتقدم بالشكر إلى السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الوافية للمجلس حول تقرير الأمين العام عن أنشطة البعثة في كوسوفو (S/2019/102). كما أؤكد على دعمنا الكامل للممثل الخاص، ونثمن الدور الحيوي للأمم المتحدة طيلة الفترة الماضية في مساعدة كوسوفو على بناء مؤسساتها تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أرحب بمعالي النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، وبسعادة سفيرة جمهورية كوسوفو لدى الولايات المتحدة، وأشكرهما على بيانيهما.

بداية أو أن أؤكد من جديد على أن الحوار رفيع المستوى، الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في بروكسل بين بلغراد وبريشتينا، لا يزال هو الإطار الأنسب لتسوية جميع المسائل العالقة بين الطرفين، وأنه السبيل للتوصل إلى حلول توافقية عادلة ومستدامة. كما ندعو الجانبين إلى ضبط النفس واتخاذ جميع التدابير الضرورية للتهدئة وخفض التوترات والعمل على تجاوز العقبات، وإظهار الإرادة السياسية اللازمة، والالتزام بالتوصل إلى اتفاق شامل، وتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف الحوار والعمل على التطبيع الكامل للعلاقات بينهما.

وعلى ضوء ما تقدم – وفي الوقت الذي ندرك فيه مدى حساسية الخطوة التي أقرها البرلمان في كوسوفو، والداعية إلى تحويل قوة أمن كوسوفو إلى قوات مسلحة، والتي أشرنا في بياننا في الجلسة السابقة إلى أنه حق سيادي وأصيل لكل دولة في

تشكيل مؤسساتها الوطنية – نحث الجانبين على مواصلة معالجة المسائل المثيرة للقلق من خلال الحوار. وفي هذا السياق، نشاطر الأمين العام قلقه إزاء التوتر القائم بين بلغراد وبريشتينا ومخاطر ذلك على الاستقرار، لا سيما في شمال كوسوفو. لذلك، لا بد من امتناع الطرفين عن اتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تزيد من حدة التوترات.

نرحب بالتقدم المحرز في عمل الفريق العامل المعني بالأشخاص المجهول مصيرهم، فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في كوسوفو. وندعو كلا الطرفين إلى البناء على هذا الزخم لضمان إحراز تقدم في مسألة الأشخاص المفقودين، فالأمر ضروري لتحقيق مصالحة طويلة الأجل وتهيئة بيئة مؤاتية تفضي إلى علاقات حسن جوار طبيعية. كما نرحب بالعمل المستمر الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في كوسوفو وبالشراكة مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية، لتنفيذ التوصيات المشتركة الصادرة عن منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٨، دعما لبناء الثقة بين الطوائف.

وختاما، من الأهمية بمكان استمرار المجتمع الدولي في بذل جهوده لحث بريشتينا وبلغراد على تجاوز الخلافات بينهما والتوصل إلى حلول توافقية وعادلة ومستدامة تلقى قبول الجانبين وتسهم في إرساء دعائم وأسس السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ويهنئ السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة، على إحاطته الشاملة.

ترحب كوت ديفوار بالاتجاهات السياسية والاقتصادية والأمنية المشجعة التي شهدتها كوسوفو في السنوات الأخيرة.

ويعود الفضل في إحراز ذلك التقدم أيضا لدعم المجتمع الدولي عن طريق البعثة، التي مكن تأييدها لجهود الحكومة من إحراز تقدم كبير في عملية المصالحة بين مختلف الطوائف، فضلا عن استعادة السلام والاستقرار.

وعلى الصعيد الأمني، فإن الجهود التي بذلتها قوة كوسوفو منذ عام ١٩٩٩ أسهمت إسهاما كبيرا في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة وكفالة حرية تنقل الأشخاص والبضائع. وعلى الرغم من تلك المؤشرات المشجعة، فإن بلدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء التوترات المتزايدة والتحديات المستمرة التي يواجهها تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. إن هذه الحالة يمكن أن تقوض جهود بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي تستحق الثناء على مساهمتها في عودة كوسوفو إلى الأوضاع الطبيعية والاستقرار المؤسسي.

وتدعو كوت ديفوار طوائف كوسوفو والطوائف الصربية إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى منع إعادة تصعيد التوتر عن طريق الحوار البناء وتبادل تدابير بناء الثقة. كما تؤمن بأن تنقيح الرسوم الجمركية، المحددة بمبلغ ١٠٠ في المائة، على المنتجات المستوردة من صربيا والبوسنة، سيسهم في استئناف المفاوضات بين كوسوفو وصربيا بهدف التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.

ويحث بلدي أيضا سلطات كوسوفو على اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة جميع العقبات التي تحول دون إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، الأمر الذي سيساعد بلا شك في تخفيف وتهدئة المناخ الاجتماعي والسياسي.

وترحب كوت ديفوار بالجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو من أجل تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، ترحب باعتقال ثلاثة أشخاص متورطين في قتل أوليفر إيفانوفيتش، زعيم المبادرة المدنية ”الحرية والديمقراطية والعدالة“، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وفي نفس السياق،

يرحب بلدي بإنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات مكلفة بالرصد والإبلاغ بشأن المسائل المتصلة بالتطرف العنيف، فضلا عن توجيه مكتب المدعي العام المتخصص لائحة الاتهام، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، إلى أحد الأفراد بسبب صلاته بإحدى الجماعات الإرهابية.

إن خطورة الحالة الراهنة تتطلب الاستئناف الفوري للمفاوضات بقيادة السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وستسهم تلك الوساطة في تنشيط عملية المصالحة، وتعزيز حقوق الإنسان والتوصل إلى تسوية دائمة لمسألة كوسوفو.

وفي الختام، فإن بلدي يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم مساهمة كبيرة في الصندوق الاستئماني لدعم طوائف الروما والأشكالي والمصريين في كوسوفو.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص ظاهر تانين على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أشكر النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، والسفيرة فلورا تشيتاكو على بيانيهما أمام المجلس. ويسرنا أن المجلس تمكن من التوصل إلى اتفاق واسع النطاق على تواتر جلسات المجلس المقبلة بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

لقد مرت عشر سنوات على آخر استعراض استراتيجي للبعثة. ونعتقد أن الوقت قد حان لإجراء استعراض جديد يؤدي إلى الخفض التدريجي للقوات ووفورات محتملة من حيث الموارد. ومن المؤكد أنه لا حاجة للإبقاء على المستوى الحالي لمشاركة الأمم المتحدة. ومما يشجعنا أن هناك عددا متزايدا من أعضاء المجلس الذين يتشاطرون ذلك الرأي.

إننا ندعم ونرصد باهتمام الحوار المتواصل بين بلغراد وبريشتينا. ويكتسي تطبيع العلاقات بين العاصمتين أهمية حاسمة فيما يتعلق بعملية اندماج صربيا وكوسوفو في الاتحاد الأوروبي. ونتوقع أن يشارك الجانبان على قدم المساواة في تنفيذ اتفاق بروكسل.

وهناك توترات داخلية والحالة السياسية لا تزال هشة في كوسوفو. ومن المهم أن تركز القوى السياسية في كوسوفو على تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب وخطة الإصلاح الأوروبية، فضلا عن الحوار مع صربيا. لقد أحرز تقدم، ولكن وتيرته ينبغي زيادة تسريعها. ويجب أن يستمر الالتزام بسيادة القانون ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

إن بولندا ملتزمة بعملية الاستقرار والأمن في أوروبا، بما في ذلك منطقة غرب البلقان. فنحن أكبر مساهم وطني – بنحو ١١٥ من الأفراد – في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، دعما لمؤسسات سيادة القانون في كوسوفو على طريقها نحو زيادة الفعالية والاستدامة والتعددية الإثنية والمساءلة. وعلاوة على ذلك، فإننا نساهم بحوالي ٢٥٠ من الجنود والموظفين المدنيين في قوة كوسوفو.

وتؤيد بولندا سياسة الباب المفتوح للاتحاد الأوروبي، لأن الاندماج الأوروبي هو الضمانة الوحيدة للاستقرار الطويل الأجل، والتنمية الاقتصادية، والأمن، وعلاقات حسن الجوار في غرب البلقان. وعلاوة على ذلك، نشدد على أهمية الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص لاندماج البلد على الصعيدين الدولي والأوروبي – الأطلسي.

وفيما يتعلق بمسألة تحويل قوة أمن كوسوفو، فإننا مقتنعون بأن تحويلها إلى جيش ينبغي ألا يتعارض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وينبغي السعي إلى تحقيقه من خلال عملية شاملة وتدريجية وشفافة، وفقا لدستور كوسوفو. وينبغي لقوة أمن

كوسوفو بعد تحويلها أن تخدم المصالح الأمنية لجميع الطوائف، بما في ذلك صرب كوسوفو.

وبالإضافة إلى ذلك، نشجع كوسوفو على إعادة النظر في قرارها بشأن تطبيق التعريفات الجمركية على الواردات من صربيا والبوسنة والهرسك. وهناك منتديات لمعالجة هذه المسائل والمظالم، وينبغي أن تستفيد منها الأطراف استفادة جيدة.

وأود أن أختتم بياني بنفس الطريقة التي اختتمناه بها في عدة مناسبات في القاعة. إن بولندا تعتبر كوسوفو قادرة تماما على إدارة مستقبلها وتحقيق إمكاناتها ضمن الإطار المشترك للقيم الأوروبية. كما أننا على استعداد للإسهام بما يلزم من مساعدة.

السيد فيايو بييني بورتوريال (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات. ونشكر الممثل الخاص ظاهر تانين على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في كوسوفو في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ كانون الثاني/يناير. ونود أيضا أن نشكر ممثلي صربيا وكوسوفو، الحاضرين معنا اليوم.

ونرحب بعرض السيد تانين للتقرير المفصل للأمين العام (S/2019/102). تعتقد الجمهورية الدومينيكية أن تقدما كبيرا قد أُحرز في الميدان، على الرغم من الانتكاسات العديدة منذ نشر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونلاحظ أن بلغراد وبريشتينا على الطريق الصحيح صوب تحقيق تطبيع دائم لعلاقاتهما، بتيسير من الاتحاد الأوروبي. بيد أنه من المناسب أن نحث الأطراف في الوقت الراهن على اتخاذ مواقف أكثر مرونة والالتزام بدعم تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق بروكسل لعام ٢٠١٣. ونوصي باتخاذ المبادرات اللازمة للتخفيف من حدة التوترات واستئناف التواصل بين بريشتينا وبلغراد لفسح المجال أمام تبادل بناء سيمكنهما من مواصلة إحراز التقدم في المفاوضات من أجل التوصل إلى حل.

ويعتقد وفد بلدنا أنه من الضروري أن نعيد توجيه جهودنا صوب الصالح العام، ونعزز الثقة بين الطوائف ونسعى إلى التوصل إلى اتفاق عملي للجميع عن طريق الحوار السياسي. وفي هذا الصدد، نؤيد فتح مجالات جديدة لتعزيز قيادة النساء والشباب ليتسنى لهم البدء في أداء دور أكثر تأثيرا في ديناميات عملية التطبيع.

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية البعثة وتدرك، بالتالي، تأثير الحالة على السلام والأمن في جميع أنحاء منطقة البلقان. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد إيماننا بأن الطرفين سيتوصلان إلى اتفاق يستند إلى مبادئ التسوية السلمية للمنازعات، وتعددية الأطراف، وميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. ونعتقد أن الوقت قد حان لاختتام الفصل الطويل من المواجهات العقيمة وإتاحة إمكانية بناء مستقبل يكون فيه احترام التعايش السلمي هو الجسر الدائم صوب التنمية المستدامة لطوائفهما وحل المشاكل الحالية والمقبلة.

أخيرا، نشكر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على عملهم في كوسوفو في السعي إلى السلام، تحت رعاية المجلس.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إدراج هذه المسألة في جدول أعمال اليوم. وبعد اتباع الإجراءات القانونية الواجبة المكرسة في أساليب عمل مجلس الأمن، لكم دعمي.

أود أيضا أن أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية. كما نرحب بمعالي السيد داتشيتش، النائب

الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، ونشكره على إحاطته الإعلامية. ونحيط علما بالبيان الذي أدلت به السيدة تشيتاكو.

وترحب جنوب أفريقيا بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، التي أسهمت جهودها إسهاما كبيرا في تهيئة بيئة مؤاتية للتوفيق والمصالحة والاستقرار في كوسوفو، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2019/102). وتثني جنوب أفريقيا أيضا على جهود بلغراد وبريشتينا في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي من أجل تطبيع العلاقات، رغم التحديات التي يواجهها الزعيمان في إيجاد حل سياسي سلمي ومستدام.

من المؤكد أن فرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٠ في المائة على البضائع الصربية وتحويل قوة أمن كوسوفو إلى قوات مسلحة نظامية لا تسهم في تهيئة بيئة تفضي إلى إيجاد حل دائم في كوسوفو. ولعل إدارة كوسوفو قد ترغب في التفكير في تلك القرارات، مع إمكانية تعليقها أو مراجعتها بالكامل كإسهام في تهيئة بيئة سلام يمكن أن تجرى فيها المفاوضات.

وتود جنوب أفريقيا أيضا أن تنوه بجهود الأمين العام وممثله الخاص، السيد ظاهر تانين، ودعمهما لعملية السلام في كوسوفو. وهذا ليس بالأمر الهين بل هي عملية صعبة للغاية. ونود أن نؤكد مجددا أن وجود الأمم المتحدة في كوسوفو أمر بالغ الأهمية للتوصل إلى حل وتشجيع التعاون بين جميع الأطراف، وفقا لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تجدد التوترات في كوسوفو فيما يتعلق بمناطق الحماية الخاصة حيث تستمر أنشطة البناء. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تلتزم باحترام وحماية النزاهة الدينية والتراث الديني واحترام سيادة القانون، وكذلك قرارات مجلس التنفيذ والرصد.

وتود جنوب أفريقيا أن تكرر المشاعر التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره بشأن الانخراط المستمر مع السلطات والمجتمع المدني والشركاء الثنائيين والدوليين. سيكون لذلك دور هام في كفالة الدعم الفعال لبناء السلام وجهود بناء الثقة بين الطوائف في كوسوفو. ونأمل أن تفضي روح الحوار إلى بناء الأسس لمفاوضات بشأن تسوية سياسية عادلة وشاملة تكون مقبولة للجانبين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لغينيا الاستوائية.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات في كوسوفو خلال الأشهر القليلة الماضية. وأشكر أيضا السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، وسعادة السيدة تشيتاكو، سفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ويرحب وفدنا بقرار عقد جلسة اليوم لمعالجة الحالة في كوسوفو. ونعتقد أن جلسة اليوم أتاحت لأعضاء مجلس الأمن الفرصة للقيام بدور بناء في تحسين الحالة على أرض الواقع، وستعمل على تشجيع الجانبين على إظهار التزامهما الكامل بالتوصل إلى اتفاق بشأن مسألة كوسوفو.

واتساقا مع هذا الموقف، نحيط علما بالتقرير المقدم من الأمين العام (S/2019/102)، ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء التوترات التي نشأت بين بلغراد وبريشتينا في الفترة المشمولة بالتقرير. إن إجراءات مثل القرار الذي اتخذته حكومة كوسوفو برفع ضريبة الاستيراد على البضائع الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك إلى ١٠٠ في المائة؛ وقرار رؤساء البلديات الأربع ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو بالاستقالة ووقف المراسلات الرسمية مع السلطات في بريشتينا؛ إلى جانب سلسلة من الحوادث بين المجتمعات المحلية، كلها أمور تتطلب بوضوح انتباه مجلس الأمن والتزامه بالعمل مع بلغراد وبريشتينا في عملية تطبيع العلاقات.

ولذلك، نرحب بكون أن أعضاء مجلس الأمن مستعدون لتناول أحدث التطورات الواردة في تقرير الأمين العام. وفي نفس السياق، نشاطر الأمين العام ملاحظاته، أنه ينبغي الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يتجنب القادة في بلغراد وبريشتينا اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يزيد من حدة التوترات والسعي إلى إعادة الانخراط والعمل على تعزيز الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نشجعهم على مضاعفة جهودهم سعيا إلى حل سياسي شامل وسلمي لمسألة كوسوفو.

وجمهورية غينيا الاستوائية تؤكد مجددا احترامها لسيادة جمهورية صربيا وسلامة أراضيها. ولذلك، نحث الجانبين على مواصلة الحوار من أجل التشجيع على تطبيع العلاقات، حيث تتطلب كفالة الأمن والاستقرار في كوسوفو التزام الجانبين بمواصلة الحوار السياسي سعيا إلى حل دائم يكون مقبولا للأطراف كافة.

أخيرا، نثني على العمل الممتاز الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة على أرض الواقع، والدعم الذي تقدمه لجميع الطوائف في كوسوفو، فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، في الوفاء بالولايات المحددة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وهو الأساس القانوني لحل عادل في كوسوفو. ولذلك، نشجعها على مواصلة انخراطها البناء مع بريشتينا وبلغراد من أجل تمهيد الطريق لإيجاد حل لمسألة كوسوفو.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.